الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: ..... /2026

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

المذكرة الموسومة بـ:

أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية

دراسة حالة: مؤسسة الاسمنت – تبسة –

من اعداد الطالبة:

أمل مناعي

تحت اشراف الدكتورة:

د. سميرة مومن

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بن عبود شادية	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا
مومن سميرة	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
مدفوني مليكة	أستاذ محاضر – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: ..... /2026

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

المذكرة الموسومة بـ:

أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية

دراسة حالة: مؤسسة الاسمنت – تبسة –

من إعداد الطالبة: أمل مناعي

تحت اشراف الدكتورة: د.سميرة مومن

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بن عبود شادية	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا
د. مومن سميرة	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
مدفوني مليكة	أستاذ محاضر – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

الإهداء

الحمد لله حبا وامتنانا على البدء والختام

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي وحصاد ما زرعته سنينا طويلة في سبيل العلم لـ:

الى من لا ينفصل اسمه عن اسمي، ذلك الرجل العظيم، إلى من علمني الدنيا كفاح سلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق، داعمي الأول وسندي، الى من سعى الى راحتي ونجاحي، إلى أعظم رجل في الكون الى فخري واعتزازي

" أبي الغالي "

إلى أنيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله علي، الى التي ضمت اسمي بدعواتها وأضاءت بالحب دربي، وأنارت بالطف والود طريقي، الى من كانت ملجئي ويدي اليمين في هذه المرحلة إلى حبيبة قلبي

" أمي الغالية "

الى السند والكتف الثابت الذي إذا مالت الدنيا لا يميل، الى ملهم نجاحي

" أخي "

إلى السند والقوة، الى من شاركني التعب والفرحة الى أجمل صديقات

" فدوى، ندى، رانيا، اميمة، وئام "

" إلى نفسي "

بعد مسار جهد وتحديات أقف اليوم بفخر أمام إنجاز لطالما حلمت به لقد أمنت بقدرتي رغم التعب، رغم ثقل الطريق رغم كل الصعاب التي واجهتها

هذا التخرج ليس نهاية بل بداية لطريق جديد .....

شكر وعرفان

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على نبيه محمد أما بعد:

بكل مشاعر الامتنان والعرفان أتقدم ب بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة مومن سميرة التي كان لها الفضل في الإشراف والتوجيه، وكانت دائما مصدر دعم وثقة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء اللجنة المحترمة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني الى كل موظفي مؤسسة الاسمنت تبسة الذين كان لهم الفضل في مرافقتي أثناء هذا العمل.

وفي الختام، أسأل الله أن يجزي كل من أمدني بيد العون وساعدني في انجاز مذكرتي خير جزاء، وأن يجعل هذا العمل ثمرة خير وبركة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت تبسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها. وتم جمع البيانات من خلال استبيان وُزِّع على عينة متكونة من 19 من العاملين بالمؤسسة، ثم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وتعزيز الثقة في المعلومات والتقارير المالية مما يعكس وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، التقارير المالية، مصداقية التقارير المالية، مؤسسة الإسمنت تبسة.

Abstract:

This study aims to identify the impact of accounting conservatism on the credibility of financial reports, applied to the Cement Company of Tebessa. The descriptive analytical approach was adopted to answer the research problem and achieve the objectives of the study. Data were collected through a questionnaire distributed to a sample of employees within the Commet company of tebessa, and the data were analyzed and hypotheses tested using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The study reached several important findings, most notably that accounting conservatism has a statistically significant effect on the credibility of financial reports. It also revealed a positive correlation between the application of accounting conservatism policies and the enhancement of trust in financial information and reports.

Keywords: Accounting Conservatism, Financial Reports, Credibility of Financial Reports, Cement Company of Tebessa.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	//
شكر وعرفان	//
قائمة المحتويات	**II – I**
قائمة الجداول	**IV – III**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
مقدمة	**أ – د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	**28 – 2**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	**3**
المطلب الأول: الإطار العام للتحفظ المحاسبي	**3**
المطلب الثاني: الإطار العام لمصداقية التقارير المالية	**12**
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية	**16**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	**18**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**18**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**22**
المطلب الثالث: ما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة	**24**
خلاصة الفصل الأول	**28**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**71-30**
تمهيد	**30**
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**31**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**31**

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	**34**
المطلب الثالث: صدق وثبات المحتوى	**35**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**41**
المطلب الأول: الدراسات الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	**41**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لاتجاهات عينة الدراسة حول متغيري الدراسة	**46**
المبحث الثالث: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة	**53**
المطلب الأول: مناقشة واختبار فرضيات الدراسة	**53**
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	**67**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
خاتمة	**73 – 71**
قائمة المراجع	**77 – 74**
الملاحق	**98 – 78**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أمثلة عن التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط	5
(2-1)	نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة	27 -26
(3-1)	نموذج الدراسة.	31
(1-2)	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	33
(2-2)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	36-35
(3-2)	صدق الإتساق الداخلي لقياس صدق الاستبيان	38-37
(4-2)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	40
(5-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	41
(6-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير فئة العمرية	42
(7-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	43
(8-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	44
(9-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة	45
(10-2)	المقاييس الوصفية لاتجاهات عينة الدراسة حول متغير التحفظ المحاسبي وأبعاده	48-47
(11-2)	المقاييس الوصفية لاتجاهات عينة الدراسة حول متغير مصداقية التقارير المالية	51-50
(12-2)	نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية	54
(13-2)	ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى	55
(14-2)	نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار للفرضية الأولى	55
(15-2)	معاملات الانحدار الخطي للفرضية الأولى	56

(16-2)	نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية	**57**
(17-2)	ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية	**58**
(18-2)	تحليل التباين ANOVA للفرضية الثانية	**58**
(19-2)	معاملات الانحدار للفرضية الثانية	**58**
(20-2)	نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في الإعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية	**59-60**
(21-2)	ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة	**60**
(22-2)	تحليل التباين ANOVA للفرضية الثالثة	**60**
(23-2)	معاملات الانحدار للفرضية الثالثة	**61**
(24-2)	نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في الإعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية	**62**
(25-2)	ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة	**63**
(26-2)	تحليل التباين ANOVA للفرضية الرابعة	**63**
(27-2)	معاملات الانحدار الخطي للفرضية الرابعة	**63**
(28-2)	نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية	**65**
(29-2)	ملخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية	**66**
(30-2)	نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية	**66**
(31-2)	معاملات الانحدار للفرضية الرئيسية	**66**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	**41**
(2-1)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير فئة العمرية	**42**
(3-1)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	**43**
(4-1)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	**44**
(5-1)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة	**45**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق	محتوى الملاحق	الصفحة
(1)	قائمة الأساتذة المحكمين	**79**
(2)	استمارة الإستبيان	**84-80**
(3)	مخرجات الـ SPSS	**95-85**
(4)	إتفاقية التربص	**97-96**
(5)	شهادة اكمال فترة التربص	**98**

مقدمة

تمهيد:

شهدت البيئة المحاسبية في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة، خاصة بعد الأزمات المالية التي كشفت عن ضعف مصداقية العديد من التقارير المالية، مما أدى إلى تراجع ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية. وفي هذا السياق برز مفهوم التحفظ المحاسبي كأحد المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تعزيز الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، من خلال الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح غير المؤكدة.

وتعد مصداقية التقارير المالية من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تعكس مدى صدق وتمثيل هذه المعلومات للواقع الاقتصادي للمؤسسة. لذلك أصبح من الضروري دراسة العوامل التي تؤثر عليها، ومن أبرزها التحفظ المحاسبي.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية، مع إسقاط ذلك على مؤسسة محل الدراسة.

1.إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تم صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا على الشكل التالي:

ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية بمؤسسة الاسمنت –تبسة–؟

2.الاسئلة الفرعية:

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي لدراستنا قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف والخسائر ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–؟

3.فرضيات الدراسة :

بناءا على التساؤلات المطروحة وللإجابة عليها تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف والخسائر ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–.

5.أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في:

- ✓ إبراز دور التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية التقارير المالية.
- ✓ تحسين ثقة المستخدمين في المعلومات المالية.
- ✓ مساعدة المؤسسات على تبني سياسات محاسبية أكثر مصداقية.
- ✓ إثراء الدراسات في مجال المحاسبة المالية.

6.أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم التحفظ المحاسبي.
- ✓ توضيح مفهوم مصداقية التقارير المالية وخصائصها.
- ✓ دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمصداقية.
- ✓ تحليل أثر التحفظ المحاسبي على التقارير المالية.

7.أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ أهمية الموضوع في الواقع المحاسبي.

- ✓ ارتباطه بتخصص المحاسبة.
- ✓ تزايد الاهتمام بمصداقية التقارير المالية.
- ✓ الرغبة في فهم دور التحفظ المحاسبي في الحد من التلاعب.

8.المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لشرح المفاهيم النظرية، كما تم أيضا الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت –تبسة–

9. حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية:** تغطي هذه الدراسة عينة من موظفي وعمال مؤسسة الاسمنت – تبسة–
- ✓ **الحدود الزمانية:** تنحصر البيانات التي تغطيها الدراسة في فترة جمع المعلومات من مؤسسة الاسمنت – تبسة– وكذا توزيع الاستبيان على موظفي المؤسسة محل الدراسة (من 27-04-2026 إلى 11-05-2026).

9.صعوبات الدراسة:

من أجل إتمام هذه الدراسة صادفتنا بعض الصعوبات والعراقيل المتمثلة في:

- ✓ صغر حجم عينة الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد العينةّ 19 فقط.
- ✓ نقص وقلة المراجع التي تناولت أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية.

10.هيكل البحث:

تمت معالجة الموضوع من خلال تقسيمه الى فصلين، كما سبقتهما مقدمة تم التطرق من خلالها الى إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، فرضيات الدراسة، وتتجسد هيكلة البحث فيما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار النظري للبحث حيث يعرض الجوانب النظرية للتحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية، إضافة الى معرفة العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للأدوات والإجراءات، إضافة الى توضيح الاختبارات الإحصائية المستخدمة والنتائج الإحصائية للدراسة، والإجابة عن فرضيات الدراسة ومناقشتها.

وفي الأخير تم اعداد خاتمة عامة تضمنت أهم ما توصلت اليه الدراسة من النتائج، وتم تقديم التوصيات والآفاق البحثية المستقبلية للموضوع.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الركائز الأساسية والسياسات الجوهرية التي تحكم العمل المحاسبي منذ عقود، حيث برزت أهميته بشكل جليّ كأداة لمواجهة حالات عدم التأكد الاقتصادي وللحد من الممارسات الإدارية المتفائلة بأكثر من الواقع. وقد تزايد الاعتماد عليه بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمات المالية العالمية والفضائح المحاسبية الكبرى، التي كشفت عن الحاجة الملحة لتبني سياسات تضمن حماية حقوق الأطراف الخارجية، وعلى رأسهم المستثمرين والمقرضين، من خلال تقديم قوائم مالية تتسم بالحيطة والحذر.

وعلى هذا الأساس، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على العلاقة الترابطية بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. فالمعلومات المحاسبية ليست مجرد أرقام صماء، بل هي الركيزة التي تبنى عليها القرارات الرشيدة؛ لذا فإن فهم أبعاد التحفظ وكيفية تأثيره على جودة هذه المعلومات يعد أمرا حيويا لتعزيز مستوى الشفافية والموثوقية في التقارير المالية.

لتحقيق هذا الغرض، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين كالتالي:

- **المبحث الأول (الأدبيات النظرية):** ويتناول الإطار المفاهيمي لكل من التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح، مع تحليل طبيعة العلاقة التي تربط بينهما وكيف يمكن للتحفظ أن يسهم في رفع جودة المعلومة المقدمة للمستخدمين.
- **المبحث الثاني (الأدبيات التطبيقية):** ويستعرض حصيلة الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت هذا الموضوع، سواء في البيئة العربية أو الأجنبية، مع تبيان الإضافة العلمية وما يميز الدراسة الحالية عن تلك الجهود السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يعد التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأساسية، التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين والهيئات المهنية نظرا لدورهما في تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مفاهيم متعلقة بذلك مع إبراز العلاقة بين المتغيرين من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار العام للتحفظ المحاسبي.

المطلب الثاني: الإطار العام لمصداقية التقارير المالية.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية.

المطلب الأول: الإطار العام للتحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي، حيث يهدف الى ضمان قدر أكبر من الموثوقية في المعلومات المالية، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية كبيرة في ظل تزايد حالات عدم التأكد التي تحيط بالبيئة الاقتصادية، مما دفع المحاسبين الى تبني سياسات أكثر حذرا عند اعداد القوائم المالية.

أولا: تعريف التحفظ المحاسبي

تعددت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمنظمات المهنية في الشأن المحاسبي في محاولة لتعريف مصطلح التحفظ المحاسبي، ومن بين تعاريف التحفظ المحاسبي الأكثر شيوعا نجد:

يعرف التحفظ المحاسبي على أنه: "مبدأ الحيط والحذر الذي يقضي بأن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية دون الأرباح، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول".[1]

كما نجد هذه التعاريف التالية: [2]

حيث عرفه (Basu) على أنه "ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأرباح ودرجة أقل من التحقق للاعتراف بالخسائر المحتملة، ويفسر وجهة نظره بأن الأرباح والخسائر تستجيب بشكل كامل للأخبار السارة والأخبار السيئة، وبالتالي سوف تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، أما فقد عبر عن التحفظ المحاسبي من خلال المقولة المأثورة «لا تتوقع أي ربح، ولكن

[1] شراقة صبرينة، **أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة فرحات عباس –سطيف–،2018، ص:11.

[2] تريرات أيمن، شلابي عمار، كيماش بلال، مقال بعنوان: التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، جامعة 20 اوت1995–سكيكدة–، الجزائر، 2021، ص: 258.

توقع جميع الخسائر»، ويفسر استخدامه لهذه العبارة للتأكيد على تخفيض التحفظ المحاسبي للأرباح وتعظيم المصاريف والخسائر المحتملة.

يعرف (beaver & Ryan) التحفظ المحاسبي على أنه: "الإنخفاض المستمر في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة عن قيمتها السوقية"، حيث ترجع جذور هذا التعريف إلى التعبير الذي استخدمه الباحثان (Felltham and Ohlson, 1996) القائم على فكرة أن صافي الأصول المعلن عنه سوف يكون أقل من القيمة السوقية للمؤسسة في الأجل الطويل، وبناء على ذلك سوف يترتب عن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ما يسمى بالشهرة الموجبة.

بينما يرى الباحثان (Givoly & Hayn) أن التعريف الأكثر وصفا للتحفظ المحاسبي، هو: "معيار الاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المفصح عنها إلى الحد الأدنى، عن طريق تأخير الاعتراف بالإيرادات وتسريع الاعتراف بالنفقات، وتقييم الأصول بأدنى القيم والالتزامات بأعلى القيم".

من خلال ما سبق يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على أنه:

" ميل المحاسبين إلى الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، من خلال عدم الاعتراف بالأرباح إلا بعد التأكد منها بدرجة عالية، مقابل الاعتراف بالخسائر المحتملة بسرعة أكبر. كما يقوم على اختيار البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح، عبر تأخير الإيرادات وتسريع المصاريف، وتقييم الأصول بأدنى القيم والالتزامات بأعلى القيم. ويهدف هذا المفهوم إلى أخذ المخاطر وعدم التأكد بعين الاعتبار، دون المبالغة في تقدير الأرباح أو التقليل من الخسائر".

ثانيا: أنواع التحفظ المحاسبي

لقد تعددت وجهات النظر وتعددت التصنيفات التي تناولت ماهية التحفظ المحاسبي في الدراسات السابقة؛ وبالرغم من اختلاف المصطلحات المستخدمة للتعبير عن أبعاده، إلا أنها اتفقت في جوهرها ومضمونها على تصنيف التحفظ المحاسبي إلى مايلي:[1]

1- التحفظ المشروط: ويعني أن يكون التحفظ معتمدا على وقوع الأحداث، بمعنى ان يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية.

[1] ممدوح الرشيدي، **تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم – دراسة نظرية وميدانية** –، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد 25، عدد 2، مصر، 2011، ص: 22.

2- **التحفظ غير المشروط:** ويعني أن التحفظ يكون مستقلا عن وقوع الأحداث، بمعنى أنه ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي بشكل يؤذي إلى نشأة شهرة غير مسجلة.

جدول رقم (1-1): أمثلة عن التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط

التحفظ المشروط	**1.** تطبيق أسلوب التكلفة او السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون السلعي. **2.** الاعتراف بخسائر التدني (impairmentwrite down) في قيم الأصول طويلة الاجل والأصول غير الملموسة.
التحفظ الغير مشروط	1. معالجة تكلفة انشاء العناصر غير الملموسة داخليا كالمصروفات بدلا من رسملتها. 2. إهتلاك الأصول الثابتة بطرق الاهتلاك المعجل مقارنة باهتلاكها الاقتصادي. 3. الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية فيما يتعلق بتسجيل وإظهار الأصول بقائمة الميزانية.

المصدر: رشا الغول، التحفظ المحاسبي، الفصل الأول، مكتبة التوطئة القانونية، الطبعة الأولى، 2015، ص: 27.

3. التحفظ الإجباري والتحفظ الاختياري:

عرف كل من التحفظ الاجباري والاختياري كما يلي:[1]

أ. **التحفظ الإجباري:** هو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري وغير ذلك، أي أن هذا النوع من التحفظ يتم بناءا على قرارات خارجية عن رغبة إدارة الشركة.

[1] راشد محمد، **دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض**، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 26.

ب. التحفظ الاختياري: هو الذي ينشأ بقرارات داخلية غالباً ما تحددها إدارة الشركة، سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

4. التحفظ المسبق والتحفظ اللاحق:

عرف كل من التحفظ المسبق واللاحق كما يلي:[1]

أ. التحفظ المسبق: هو التحفظ الذي يدفع المؤسسات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد، مثال على ذلك الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدلا من رسملتها.

ب. التحفظ اللاحق: هو الذي يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة، والمتمثلة في أي ارتفاع في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة، والاعتراف المعجل بأي خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة.

5. تحفظ الميزانية وتحفظ الربح:

يعكس هذا التقييم وجهتي نظر حول التحفظ المحاسبي، فتقضي وجهة النظر الأولى بأنه التقدير بالنقص للقيم الدفترية للأموال الخاصة وهو ما يعرف بتحفظ الميزانية، بينما تقضي وجهة النظر الأخرى بأن تحفظ الربح هو سرعة انعكاس الأنباء السيئة على الربح مقارنة بالأنباء السارة، وجدير بالتنويه والإشارة هنا؛ أن مستوى تحفظ الميزانية ومستوى تحفظ الربح تربطهما علاقة عكسية.[2]

6. التحفظ الأقصى والتحفظ الأدنى:

عرف كل من التحفظ الأقصى والتحفظ والأدنى كالتالي:[3]

أ. التحفظ الأقصى: يتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المستهدفة، ومثال على ذلك استخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغيير إدارة الشركة.

---

[1] المرجع نفسه، ص:26.

[2] رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[3] محمد جنيدي، **أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع2، مصر، 2004، ص: 64.

ب. التحفظ الأدنى: يكون اختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة.

7. التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت:

يصنف التحفظ المحاسبي أيضا إلى:[1]

أ. التحفظ الدائم: يتمثل في اختيارات الإدارة التي تكون بشكل دائم ومستمر مع مرور الزمن، وغالبا ما يتعلق بالتحفظات الإجبارية التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، أو التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للإدارة، أو غالبا ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية عن الشركة لها سلطة الإلزام.

ب. التحفظ المؤقت: يشمل اختيارات الإدارة التي تم تعديلها باختلاف المواقف والأوضاع والقرارات التي ستتخذ، وكذا الظروف المحيطة، يتضمن في الغالب استخدام سياسات وطرق محاسبية لتحقيق أهداف محددة في فترات زمنية معينة.

8. التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي:

ويعرفان كالتالي:[2]

أ. التحفظ الكلي: يتضمن اختيارات الإدارة لجميع عناصر التحفظ المحاسبي كالإيرادات والمصاريف والخسائر، الأصول والالتزامات، يشتمل على التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصي بغية جعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظا.

ب. التحفظ الجزئي: يتعلق باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة لا تشمل كافة العناصر التي يمكن تعديل قيمتها أو تقديرها، بما يحقق أهدافا مرحلية أو جزئية مثل: اختيار بدائل محاسبية متحفظة للتحكم في بعض النسب كالسيولة ورأس المال في مرحلة إبرام عقود الديون.

[1] شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] نفس المرجع السابق، ص:27-28.

ثالثا: أهمية التحفظ المحاسبي:

تنبع أهمية التحفظ المحاسبي في الآتي:[1]

1. يعزز التحفظ المحاسبي من جودة ومصداقية التقارير المالية لدى المساهمين والمستثمرين.
2. زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الربح في معظم بيانات التقرير المالي.
3. يساعد التحفظ المحاسبي في خدمة العديد من الأغراض، حيث يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود، ويتناسب مع قوانين الضرائب والاستثمارات، حيث أن استخدامه لأغراض ضريبية، يعتبر وسيلة للحد من الدخل الخاضع للضريبة بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتسريع الاعتراف بالنفقات.
4. يعمل التحفظ المحاسبي في الإفصاح عن الأخبار السيئة في التوقيت المناسب مما ينبه المساهمين والمستثمرين.
5. المساهمة في تحقيق ضغوط السلطة السياسية لدى الشركات الكبرى.
6. يعد التحفظ المحاسبي عامل حاسم في تقييد التلاعب والغش من جانب إدارة المنشأة، لأنه يمكن من قابلية تقديرات وتوقعات الإدارة للتحقق، وأن تقليص ممارسات التحفظ المحاسبي قد يمنع بعض المديرين الفرصة للتلاعب والغش.

رابعا: نماذج قياس التحفظ المحاسبي

تتوفر العديد من النماذج والمناهج المستخدمة لقياس أثر التحفظ المحاسبي على عناصر القوائم المالية ويمكن تصنيفها كما يلي:[2]

1. مقاييس تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم

تقوم هذه النماذج على أساس العلاقة الموجودة بين الأرباح وعائدات الأسهم، يتمثل أهمها:

• **نموذج Basu:** يعرف أيضا بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين

[1] عمر النور كريم الدين عمر، **سياسات التحفظ المحاسبي وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة ميدانية على عينة من المصاريف السودانية –**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 5، عدد 9، سبتمبر 2024، جامعة بخت الرضا، السودان، ص ص: 44-45.

[2] جميل حسن النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد 17، عدد 2، جامعة القدس، فلسطين، 2014، ص ص: 185-186.

يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وهو جوهر التحفظ المحاسبي.

2. مقاييس للتحفظ تعتمد على قيم صافي الأصول

تقوم هذه النماذج على قياس قيم صافي الأصول، يتمثل أهمها:

• **نموذج Beaver and Ryan:** وفقاً لهذا النموذج فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى زيادة حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح.

3. مقاييس للتحفظ تعتمد على العلاقة بين الأرباح والاستحقاقات

اعتمد هذا النموذج على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح، يتمثل أهمها:

• **النموذج الذي يستند إلى المستحقات**

المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح المؤسسة المعلن عنها، بينما التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

خامسا: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

ويمكن تحديد أهم هذه العوامل فيما يلي: [1]

1. الاستحقاقات (Benefits)

تمثل الاستحقاقات الالتزامات المتعلقة بالخدمات المستلمة والتي لم يتم دفعها بعد، ويمكن القول بأن سياسة التحفظ تعود إلى محاولة زيادة الأرباح المعلن عنها في الفترات اللاحقة للشركات التي تحقق خسائر من خلال تحميل البنود التي يكون تأثيرها سلبياً في السنوات التالية على النفقات في السنة المالية الحالية؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تفاقم نتائج الفترة الحالية فتكون النتائج فيها سيئة أو ما يعرف بنظرية " Big Bath"، التي تحاول إجراء تحفظ غير سليم والسعي لإدارة أرباح المؤسسات الخاسرة.

2. الحوكمة (Governance)

[1] محمد داود محمد الصراوي، **أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، 2019، ص: 10.

وهي أسلوب منظم ضمن مجموعة الأنظمة والقوانين التي تمكن الإدارة في المؤسسة من استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل مع الحفاظ على أصولها وحقوق المساهمين فيها وأصحاب المصالح أيضا، وتعد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة المؤسسات علاقة إيجابية؛ نظرا لتطبيق الحوكمة في المؤسسات بمستوى عال مما يعني في المحصلة تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بشكل ملائم.

3. عقود الدين (Debt Contracts)

يعتبر لجوء المؤسسات إلى المديونية نسبة إلى التمويل من خلال الاستثمار في حقوق الملكية من خلال اللجوء إلى عقود الدين من البنوك التمويل مؤشرا جيدا على تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي فيها، حيث أنه بموجب التحفظ المشروط يمكن للتحفظ المحاسبي أن يزيد من كفاءة التعاقد على الديون، كما أن التحفظ بشكليه سواء المشروط أو غير المشروط يؤدي إلى تسهيل عقود الدين ويعتبر مؤشرا على أن المؤسسة تطبق مستوى عالي من التحفظ المحاسبي.

4. كفاءة الاستثمار (Investing efficiency)

عندما تقوم المؤسسة بممارسة التحفظ المحاسبي بما يتضمنه من الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت الملائم فإنه يرسل إشارات تحذيرية من شأنها أن تقود المستثمرين للرقابة الفعالة على عمل الإدارة، مما يجعل القرارات المتخذة من قبل الإدارة أكثر فاعلية ومنها القرارات الاستثمارية، فعندما يتم تشجيع التحفظ غير المشروط في المؤسسة فإنه يقيد الإدارة في المبالغة بتقييم الأصول والأرباح الصافية، فعلى سبيل المثال قد يكون لدى المؤسسة مشاريع خاسرة إلا أن تركها قد يكون له الأثر السلبي على الدخل الحالي للمؤسسة، فمن هنا يبرز الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي كونه قيداً يجبر المدراء على الاعتراف بالخسائر المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات.

5. التشريعات والقوانين (Legislations & Laws)

تعتبر التشريعات والقوانين أحد العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي، إذ أن تطبيق سياسات محاسبية تخضع لبيئة تنظيمية مقيدة بالتشريعات يؤثر على التحفظ في المؤسسة؛ كما أن البيئة المؤسسية تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي من خلال تحديد الحوافز الممنوحة لمتخذي القرارات فيها. كما يرتبط التحفظ بنزاهة النظام القضائي ومستوى حماية المستثمرين في الدولة ودرجة التدخل السياسي في حماية المستثمرين ومصادر تمويلهم.

6. مجلس الإدارة (Board of Directory)

يمثل مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تدير المؤسسة وتتحمل مسؤولية مراقبة ومتابعة تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، ويمكن القول بأن مجلس الإدارة في المؤسسة يساهم في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي من خلال القرارات التي يتخذها.

7. نظرية الوكالة (Agency theory)

تمثل نظرية الوكالة تضارب المصالح ما بين المدراء و"المساهمين" (Shareholders) في المؤسسة، حيث يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة النزاعات الناشئة عن مصالح المساهمين إذ يميل المساهمون إلى إيلاء المزيد من الأهمية للمخاطر التي تؤثر سلبا على نتيجة أعمال المؤسسة، كما ويساعد التحفظ في تحسين كفاءة الدين لأن العديد من التعهدات في الدين تحتاج إلى الاستناد لأرقام دقيقة وتوفر إنذارا مبكرا فيما يتعلق بسلامة الدين.

سادسا: سياسات التحفظ المحاسبي

أشار Wahlen And Healy إلى العديد من المجالات أو الطرق المتاحة أمام الإدارة للممارسة التحفظ المحاسبي في إطار تطبيق بدائل السياسات المحاسبية، والمبينة فيما يلي:[1]

- ✓ تقدير عدد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول، القيمة الاستيرادية للأصول (Values Salvage)، التزامات منافع التقاعد والمعاشات، الضرائب المؤجلة، تقدير خسائر الديون المعدومة، تخفيضات الأصول (Assets Impairments).
- ✓ اختيار بدائل السياسات المحاسبية في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP عن نفس الصفقات الاقتصادية، كما في اختيار طريقة الإهلاك، تقييم المخزون السلعي.
- ✓ تطبيق الآراء التي تحدد مستويات رأس المال العامل المرغوبة مثل تحديد مستويات المخزون، التحكم في توقيتات عمليات الشحن أو شراء البضاعة، السياسات المتعلقة بسداد المدينين.
- ✓ لاختيار القرارات الإدارية التي تناسب الموقف مثل تخصيص التكلفة وصافي العائدات، رسملة أو إنفاق بعض أنواع التكاليف مثل نفقات البحوث والتطوير، الإعلان، الصيانة.

[1] محمد سعيد محمد جنيدي، "**أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح**"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2004، ص: 2.

- ✓ اختيار كيفية إنجاز بعض أنواع الصفقات مثل استخدام بدائل الطرق المحاسبية في حالات الانضمام (Combinations)، عقود التأجير التي يمكن أن تتم على أنها حسابات خارج الميزانية (off balance sheet).
- ✓ تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم (سابقاً) المخزون السلعي.
- ✓ استخدام طرق الاستهلاك المتناقص أو المعجل لتحديد أقساط استهلاك الأصول الثابتة؛
- ✓ استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO في تسعير حركة المخزون السلعي، فهي طريقة متحفظة خصوصاً في ظروف التضخم.
- ✓ عدم الاعتراف بالشهرة المكونة ذاتياً داخلياً، وتسجل الشهرة فقط عندما يتم شراؤها، ثم التعجيل بإطفائها رغم أن الشهرة أصل متزايد القيمة وليس أصلا متناقصا.
- ✓ إطفاء تكاليف التأسيس على عدد فترات أقل من عمر المؤسسة غالباً 3-5 سنوات.

المطلب الثاني: الإطار العام لمصداقية التقارير المالية

تعتبر المصداقية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات المصداقية الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي ومصداقية التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

أولا: مفهوم مصداقية التقارير المالية

تعد التقارير المالية الأداة الأساسية التي يعتمد عليها المحللون ومتخذو القرار في تقييم أداء المؤسسات، ولتحديد ابعادها بدقة سيتم تناول تعريفها وخصائصها كالتالي:

تعريف التقارير المالية:

التقارير المالية هي المادة الأساسية للتحليل المالي وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يلجأ اليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين هي الإطار العام الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي يمكن الإفصاح عنها في القوائم.[1]

1. تعريف مصداقية التقارير المالية:

هناك العديد من التعاريف من بينها: [2]

"تعني مصداقية التقارير المالية جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها".

كما تعرف أنها: "أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية".

من التعاريف السابقة يمكن تعريف مصداقية التقارير المالية على انها جودة المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، وخلوها التام من التحريف والتضليل لضمان منفعة المستخدمين، وتمثل المخرجات الأساسية لنظام المعلومات الإداري والمحاسبي الذي يتولى تجميع البيانات ومعالجتها وتوصيلها بدقة للأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الملائمة.

2. خصائص مصداقية التقارير المالية

تعتمد مصداقية التقارير المالية في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التالية:[3]

أ. **الملائمة:** لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجله، وتعتبر المعلومات ذات المصداقية العالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملائمته في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسير للنشر والتوزيع، 2006، ص:28.

[2] أبو حمام ماجد إسماعيل، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** –، رسالة ماجستير في التمويل والمحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 54.

[3] المرجع نفسه، ص ص: 56 –57.

كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة. وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين لمعايير الملائمة أنه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.

ب. **المصداقية:** تعتبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدرا ملائما لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

ج. **الدقة:** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب. كما أن المعلومات التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق تتميز بالدقة وتصبح أمينة ويمكن الاعتماد عليها.

د. **التوقيت المناسب:** يعتبر التوقيت المناسب عنصرا مهما من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذيها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة، ويرتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

هـ. **الفهم والاستيعاب:** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوافق إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته، فلهذا يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات مستخدمي هذه القوائم وحدود تلك القدرات، حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

و. **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:** تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على تقييم المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار فإنها تعتبر في هذه الحالة ذات أهمية.

ز. **الكفاية:** تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها.

ثانيا: معايير مصداقية التقارير المالية:

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة (Accounting Theory) التي تحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستنادا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات المصداقية العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والتوقيت، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها وتتحقق مصداقية هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:[1]

1. **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير مصداقية التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها.
2. **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العلمية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق مبادئ الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.
3. **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

[1] المرجع نفسه، ص ص: 58-59.

4. **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم مصداقية وجودة المعلومات مما ينعكس بدوره على مصداقية التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية

تعتبر مصداقية التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:[1]

1. **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. **المقومات البشرية:** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. **المقومات المالية:** وتتمثل في كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
4. **قاعدة بيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية

في هذا المطلب سيتم التطرق الى العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومصداقية القوائم المالية من خلال التالي:[2]

أولا: جودة الربح المنشور بالقوائم المالية

زيادة التحفظ المحاسبي لا يؤدي إلى تخفيض ربح الشركة في الفترة الحالية فقط وإنما يؤدي أيضا إلى تكوين احتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة استخدامها في زيادة أرباح الفترات المستقبلية، خصوصا

[1] القاضي حسين، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان،2000، ص: 109.

[2] محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، **دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية**، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، 2011، ص: 82.

في حالة انخفاض معدل النمو في تلك الفترة مما يؤدي إلى انخفاض جودة الربح المحاسبي في الفترة الحالية من حيث انخفاض قدرته على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل.

أي أن التحفظ المحاسبي، بالرغم من أنه قد يخفض أرباح الفترة الحالية، إلا أنه يؤدي إلى تكوين "احتياطات مستترة". هذه الاحتياطات تزيد من قدرة الشركة على مواجهة التقلبات المستقبلية، مما يعزز من **استدامة الأرباح**، وهي ركيزة أساسية في مصداقية القوائم المالية أمام المستثمرين.

ثانيا. تكلفة التمويل

إن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي ومن ثم تخفيض التوزيعات التي تجريها الشركة على حملة الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من حدة تعارض المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتبعية يؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة الأموال (معدل الفائدة) التي تتحملها الشركة.

وهو ما يعني أن السياسات التحفظية تقلل من حدة الصراع بين حملة الأسهم وحملة السندات (المقرضين). هذا "التحجيم" لتوزيعات الأرباح المبالغ فيها يحمي حقوق الدائنين، مما يضفي نوعا من الموثوقية والضمان على المركز المالي للشركة.

ثالثا. أسعار عوائد الأسهم

هناك رأيين متناقضين فيما يخص العلاقة بين المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي وهي كالتالي:[1]

1. أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الاستحقاق مقارنة مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهو ما يعني زيادة ثقة المتعاملين في السوق في الربح المحاسبي مع زيادة درجة التحفظ المحاسبي في هذا الربح[2]، فالتحفظ المحاسبي يفيد مستخدمي القوائم المالية خصوصا من يتعاملون مع المؤسسة مباشرة، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه تخفيض قيم الأرباح والأصول الظاهرة في القوائم المالية عن الحقيقة أقل كثيرا من التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة قيم الأرباح والأصول الظاهرة في القوائم المالية عن الحقيقة.

[1] Beja avraham, Dan Weoss "Some Informational Aspect of Conservatism "European Accounting review, vol 15, 2006, issue 4, p:585.

2. أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤثر سلبا على دقة القرارات الاستثمارية للمتعاملين، فهو قد يؤدي إلى وجود تحيز في القيمة الدفترية لحق الملكية ومن ثم يؤدي إلى خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم وهو ما يؤدي إلى الوصول قيم السهم أقل من اللازم.

3. **تنبؤات المحللين الماليين بربح الشركة:** إن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية قد أدى إلى انخفاض معنوي في درجة الاختلاف بين التنبؤات التي يجريها المحللون الماليون بربح الشركة وكذا انخفاض معنوي في معدل الأخطاء لتلك التنبؤات، فزيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة اقتراب الربح المنشور في القوائم المالية من تنبؤات المحللين لهذا الربح وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدل الأخطاء في تنبؤات ربح الشركة.[1]

وبالتالي نجد أن:

- ✓ **الرأي الأول:** ينظر الى أن التحفظ يزيد من "المحتوى الإعلامي الإضافي للأرباح"، أي أنه يجعل الأرباح المعلنة أكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي الحذر، مما يزيد من ثقة المتعاملين.
- ✓ **الرأي الثاني:** يحذر من أن المبالغة في التحفظ قد تؤدي إلى "تحيز" في القيمة الدفترية (تكون أقل من الحقيقة)، مما قد يؤثر سلباً على دقة القرارات الاستثمارية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سنتحدث في هذا المبحث عن أهم الدراسات التي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة خلال فترات زمنية مختلفة، اضافة الى معرفة الأدوات المستخدمة والنتائج المتصل اليها.

كما سيتم التطرق في آخر المبحث الى مقارنة الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة، من خلال تبيان الفرق في الأدوات المستخدمة ومجتمع وفترات الدراسة إضافة الى طرق التحليل ومعالجة الموضوع والنتائج المتوصل، لنتمكن بالخروج بما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

تمثلت الدراسات العربية فيما يلي:

[1] محمد عبد الرحمن، عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 83

1. دراسة (شرافة صبرينة 2019) أطروحة دكتوراه بعنوان "أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية":[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي يحدثه استخدام التحفظ المحاسبي على خاصيتي الملاءمة والموثوقية، ولذا تم اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية وفقاً للتصنيف الصادر عن النموذج الموحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة بين المجلسين (FASB/IASB) لسنة 2010 عن طريق تصميم استبيان معد وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي لجمع المعلومات اللازمة، خلصت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي بجوانبه التطبيقية الأربعة (أصول، التزامات، إيرادات مصاريف) يؤثر إيجابياً على خاصيتي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

2. دراسة (تريرات أيمن، وآخرون، 2021) مقال بعنوان: "التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية":[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال اختيار 10 مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية سكيكدة كحالة دراسية، بالاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب المسح الجزئي، حيث تم استقصاء آراء المحاسبين والمدققين، ورؤساء مصالح المحاسبة، والإطارات الماليين والأكاديميين لـ 54 فرداً، من خلال استبيان صمم لهذا الغرض، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، ووجود أثر قوي ومعنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة المعلومات المحاسبية.

3. دراسة (أبو الخير مدثر، 2008) بعنوان: " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية ":[3]

حيث خلصت الدراسة التحليلية والميدانية إلى توجه معظم الباحثين إلى القيمة السوقية كأساس لقياس التحفظ المحاسبي، فالقيمة السوقية لحقوق الملكية مقارنة بالقيمة الدفترية له تعتبر مؤشرا على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، كما أن التغيرات التي تطرأ على القيمة السوقية من فترة لأخرى وعدم تماثل

---

[1] شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره.

[2] تريرات ايمن، شلابي عمار، كيماش بلال، مرجع سبق ذكره.

[3] أبو الخير مدثر،"" **المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية** ""، مجلة التجارة والتسويق، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 1، 2008.

تعامل السوق مع الأخبار الجيدة والأخبار السيئة ويتعامل النظام المحاسبي مع الاعتراف بالأرباح والاعتراف بالخسائر بطريقة غير متماثلة أيضا، وانتهت الدراسة بخلاصة وهي: تقوية الآراء المطالبة بعدم التخلي عن التحفظ المحاسبي.

4. دراسة (السهلي، محمد، 2009) بعنوان: "العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي" دراسة تطبيقية على شركات المملكة العربية السعودية":[1]

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المملكة العربية السعودية والعلاقة بين هذا المستوى والربحية وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تتبعه والمديونية وتأسيس هيئة السوق المالية CMA في المملكة العربية السعودية، وتوقعت الدراسة أن يختلف مستوى التحفظ طبقا لهذه العوامل، وتم استخدام نموذج (Basu 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وتم تطبيق الدراسة على (7 بيانات) لـ 23 شركة موزعة على ثمانية قطاعات هي: البنوك والتأمين والاتصالات والكهرباء والصناعة والأسمنت والزراعة، وذلك خلال الفترة من عام 2001 حتى 2005. وقد توصلت هذه الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ في الشركات السعودية، وعدم تأثير حجم الشركة ومديونية الشركة على مستوى التحفظ الخاص بها، وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في قطاع البنوك عن مستواه في القطاعات الأخرى محل الدراسة، كما أصبحت الشركات أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية.

5. دراسة (البلك – رشا محمد نسيم، 2010) بعنوان: "**كيفية قياس أثر تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط على جودة الأرباح وأسعار الأسهم في البيئة المصرية**":[2]

هذه الدراسة هدفت إلى البحث في قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على أسعار الأسهم وجودة الأرباح في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في الفترة ما بين 2005–2009، تم الاعتماد إحصائيا على طريقة المربعات الصغرى العادية في انحدار السلاسل الزمنية والانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

- وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط وكل من جودة الأرباح وأسعار الأسهم.
- تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط لا يؤثر على جودة أرباح المنشأة.

---

[1] السهلي، محمد بن سلطان القباني، 2009، "**العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي" دراسة تطبيقية على شركات المملكة العربية السعودية**"، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 77.

[2] البلك – رشا محمد نسيم، 2010، "**كيفية قياس أثر تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط على جودة الأرباح وأسعار الأسهم في البيئة المصرية**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، مجلد 1، عدد 2.

- تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط يؤثر عكسياً على أسعار الأسهم.

6. دراسة (أحمد سامح رضا رياض، 2011) بعنوان: **" التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة "**:[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وإمكانية تخفيض المستحقات الكلية وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية للفترة من 2006–2008، أما عينة الدراسة فشملت عشر شركات، اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وارتفاع جودة الأرباح فيها، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ وتحسين جودة الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي إلى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي تحسن جودة الأرباح، أما وجدت الدراسة أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية جودة الأرباح عند اتخاذ قراراتهم المختلفة.

7. دراسة:(عزام موسى حمدان، 2011) بعنوان: **" أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة "**:[2]

هدفت دراسة مستوى التحفظ في الشركات المساهمة العامة، وإلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال 50 شركة صناعية مساهمة عامة للفترة من (2001–2006) وباستخدام اختبار (Pooled Data Regression) واختبار (logistic Regression) توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة، وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين مستوى جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

---

[1] أحمد سامح رضا رياض، **"التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة"**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 31، عدد 2، مصر، 2011.

[2] عزام موسى حمدان، ، **"أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة"**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 38، عدد 2، 2011، الأردن، 2011.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

تمثلت في: [1]

1. دراسة (Ahmed, et. Al,2002) بعنوان : " Accounting Conservatism and Cost Of debet : An Empirical Analysis :"

استهدفت تلك الدراسة قياس وتفسير أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة التمويل. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات عن الفترة من1993-1998، ولخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ الشركات التي تواجه صراعات ومشاكل عديدة فيما يتعلق بسياسة التوزيعات تميل إلى استخدام التحفظ المحاسبي بشكل أكبر عند إعداد التقارير المالية.
- ✓ مع ثبات العوامل الأخرى، هناك علاقة ارتباط بين مستوى التحفظ المحاسبي وتكلفة الأموال، بمعنى آخر استخدام الشركة للتحفظ في اختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى انخفاض تكلفة الأموال (معدل الفائدة) التي تتحملها الشركة.

2. دراسة (Lara, et. Al ,2007) بعنوان: " Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservatism :"

استهدفت تلك الدراسة اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي. وتم استخدام نموذجين يشتملان على عدد من الخصائص التي تبرز فعالية مجلس الإدارة ولجانه، مثل: حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء غير الداخلين في الإدارة Non-Executive Directors، نسبة الأعضاء المستقلين، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة، ووجود لجنة مكافآت. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في البورصة الإسبانية خلال الفترة من سنة 1998 حتى سنة 2002.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة تتمتع بخصائص قوية يستخدم التحفظ المحاسبي باعتباره أحد آليات الحوكمة.

[1] احمد حامد محمود عبد الحليم، " **التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين – دراسة ميدانية –**"، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2018، ص: 618- 622.

3. دراسة (Li ,2009) : بعنوان: " The Combination of Governance and Accounting Coservatism" :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة التمويل على نطاق مجموعة من الدول. ولقد قامت الدراسة بقياس التحفظ المحاسبي المشروط اعتمادا على نموذج Basu، كما قامت الدراسة بقياس تكلفة الاقتراض بنسبة مصروف الفوائد لمتوسط القروض. وتم تطبيق الدراسة على عينة من 466 شركة من 31 دولة على مدار الفترة من 1991 حتى 2006.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تنتمي إلى دول يرتفع بها مستوى التحفظ المشروط وفقا لنظم إعداد القوائم المالية بها، ينخفض لديها كل من تكلفة الاقتراض وتكلفة التمويل بالملكية، بمعنى آخر إصدار الشركات لقوائم مالية ذات مستوى مرتفع من التحفظ المشروط يحقق لها وفراً في تكلفة التمويل بشكل عام.

4. دراسة (Lara, et. Al,2009) بعنوان : " The Role of Accounting Conservatism in Corporate Governance "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات. وتم تطبيق الدراسة على 50 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1999 حتى 2003 باستخدام ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي.

وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وممارسة التحفظ المحاسبي.

5. دراسة (Vichitsarawong, et. Al,2010) بعنوان : " Accounting Conservatism, Earnings Quality and Financial Crisis":

هدفت تلك الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي خلال فترة الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، التي أثرت في اقتصاديات هونج كونج، ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن:

- المديرين يميلون إلى أن يكونوا أقل تحفظا في فترة الأزمات المالية عن طريق تأجيل الاعتراف بالخسائر، وتعجيل الاعتراف بالأرباح.
- مستوى التحفظ المحاسبي انخفض أثناء تلك الأزمة غير أنه قد تحسن في فترة ما بعد الأزمة كنتيجة لإجراءات تدعيم أنظمة الرقابة المالية، وحوكمة الشركات، مما أدى إلى تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وعدم تماثل الاعتراف بالأرباح Timeliness of Earnings.

6. دراسة (Piot,et.Al.,2011) بعنوان: " The impact of IFRS Adoption on Accounting Conservatism in Europe ":

ركزت هذه الدراسة على تناول تأثير الالتزام بمعايير التقارير الدولية IFRS على التحفظ المحاسبي في الشركات الأوروبية. كما تناولت الدراسة أنواع ومزايا التحفظ المحاسبي. وخلصت الدراسة إلى أن المعايير الدولية تساعد على خفض درجة التحفظ غير الشرطي وزيادة درجة التحفظ الشرطي، كما خلصت إلى أن مراقبي الحسابات الكبار لهم قدرة أكبر في التأثير على التقارير المالية من خلال الضغط على إدارة الشركة بالالتزام بالمبادئ المحاسبية غير المشكوك فيها والبعد عن الممارسات المحاسبية السيئة.

7. دراسة (Goh & Li ,2011) بعنوان : " International Controls and Conditional Conservatism ":

ركزت هذه الدراسة على تناول الرقابة الداخلية كأحد محددات ودوافع التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات التي أفصحت عن نقاط ضعف جوهرية في نظم الرقابة الداخلية وفقاً لمتطلبات قانون Sarbanes-Oxley. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية وممارسات التحفظ المحاسبي، حيث إن الشركات التي يكون بها نظم الرقابة الداخلية ضعيفة يكون مستوى التحفظ المحاسبي ضعيفاً، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي أفصحت عن نواحي ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية وعالجتها في الفترات التالية استخدمت التحفظ المحاسبي بصورة أكبر من الشركات التي أفصحت عن أوجه ضعف في الرقابة الداخلية بها ولم تعالجها في الفترات التالية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة

يمكن استخلاص وتحديد ما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات السابقة من خلال ما يلي:

أولا: من حيث بيئة وتطوير موضوع الدراسة الحالية وعلاقته بالبيئة المحلية

1- **الدراسات السابقة:** ركزت على بيئات جغرافية متنوعة ومتباعدة؛ حيث تناولت البيئة الجزائرية مثل: ((شراقة صبرينة، تريرات ايمن وآخرون)، والبيئة البحرينية مثل: (دراسة حمدان، ودراسة أحمد سامح)، والبيئة المصرية مثل: (دراسة رشا نسيم، وأبو الخير مدثر)، والبيئة السعودية مثل: (دراسة السهلي)، بالإضافة إلى بيئات أجنبية شملت أسواقاً أوروبية (Piot et al., 2011)، وآسيوية (Vichitsarawong et al., 2010)، والبيئة الإسبانية والأمريكية.

2- **الدراسات الحالية تمتاز بـ:** معالجة الفجوة البحثية في بيئة جغرافية ومؤسساتية محددة تختلف في خصائصها الهيكلية والقانونية والمحاسبية عن البيئات السابقة الذكر، مما يمنحها خصوصية في

تفسير مدى استجابة المؤسسات المحلية لآليات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير وفقاً للأنظمة والتشريعات المحلية السارية.

ثانيا. من حيث طبيعة المتغيرات وأبعاد التحليل (التركيز على حوكمة المؤسسات والرقابة الداخلية)

1. **الدراسات السابقة:** ركزت بشكل مكثف على قياس الأثر المباشر للتحفظ المحاسبي على متغيرات تقليدية مثل (جودة الأرباح، أسعار الأسهم، وتكلفة الدين والتمويل) كما هو الحال في دراسات (رشا نسيم، أحمد سامح، Li 2009)، أو ركزت على محددات الحوكمة التقليدية مثل (خصائص مجلس الإدارة واللجان) كدراسة (Lara et al., 2007).

2. **الدراسات الحالية تمتاز بـ:** الربط الشامل والأعمق بين نظم الرقابة الداخلية ومدى قوتها أو نقاط الضعف الجوهرية فيها استناداً إلى أطر تنظيمية مثل متطلبات قانون Sarbanes-Oxley أو ما يماثلها محليا وبين ممارسات التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية. هذا الدمج الثلاثي (الرقابة الداخلية، التحفظ المحاسبي، ومصداقية التقارير) يقدم نموذجا تحليلياً متكاملا يتجاوز مجرد اختبار العلاقات الثنائية البسيطة التي ركزت عليها معظم الدراسات المعروضة.

ثالثا. من حيث الإطار المرجعي والمعايير المحاسبية المطبقة

1. **الدراسات السابقة:** اعتمدت على فترات زمنية وأطر محاسبية قديمة نوعاً ما (مثل دراسة Piot 2011 التي بحثت في بداية تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS وتأثيرها على التحفظ الشرطي وغير الشرطي، أو دراسات قاست فترات ما قبل وأثناء الأزمات المالية الكلاسيكية كالأزمة الآسيوية 1997).

2. **الدراسات الحالية تمتاز بـ:** معالجة الظاهرة في ظل واقع محاسبي وتدقيقي معاصر يتسم بتطور الأنظمة المحاسبية المحلية، وزيادة متطلبات الإفصاح والشفافية، مما يتيح فحص مدى استدامة وفعالية ممارسات التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة والحديثة.

رابعا. من حيث الأسلوب المنهجي ونماذج القياس

1. **الدراسات السابقة:** اعتمدت في معظمها على نماذج قياس كمية تقليدية معينة مثل نموذج الانحدار اللوجستي (Logistic Regression)، أو السلاسل الزمنية والانحدار المتعدد، ونموذج باسو (Basu 1997) لقياس التحفظ المشروط استناداً إلى عينات قطاعية واسعة أو مقارنات بين دول متعددة (مثل دراسة Li 2009 الشاملة لـ 31 دولة).

2. **الدراسات الحالية تمتاز بـ:** إمكانية تقديم دراسة تحليلية أكثر عمقاً وتركيزاً (وقد تتبع منهج دراسة الحالة أو المسح الميداني المعمق للمؤسسات) لربط الممارسات المحاسبية الفعلية داخل المؤسسة بالآليات الرقابية التنفيذية، بدلاً من الاعتماد الكلي على المؤشرات السوقية الخارجية (أسعار الأسهم) والتي قد لا تعكس الواقع الفعلي بدقة في الأسواق النامية أو غير النشطة.

ويمكن استخلاص نقاط الاختلاف والتشابه في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة

نقاط الاختلاف	نقاط التشابه
- **من حيث تأثير الحوكمة والرقابة الداخلية:** ركزت دراسات معينة على ربط التحفظ بآليات الحوكمة وقوة الرقابة الداخلية (مثل دراسة Goh & Li 2011، ودراسة Lara et al. 2007 & 2009) - **من حيث تكلفة التمويل والدين:** اتجهت دراسات أخرى لقياس أثر التحفظ على تكلفة الاقتراض والدين (مثل دراسة Ahmed et al. 2002، ودراسة Li 2009). - **من حيث مؤشرات السوق وأسعار الأسهم:** ركزت دراسات مثل: (رشا نسيم 2010، وأبو الخير مدثر 2008) على ربط التحفظ بالقيمة السوقية وأسعار الأسهم في البورصة. - **من حيث طبيعة البيئة الجغرافية والنظام القانوني:**	- **من حيث الهدف الجوهري (قياس الأثر):** تشترك جميع هذه الدراسات في محاولة قياس وفهم دور "التحفظ المحاسبي" (Accounting Conservatism) كسياسة محاسبية هامة، ومعرفة أثره على الأداء المالي أو جودة المعلومات. - **من حيث الارتباط بجودة التقارير والأرباح:** تلتقي معظم الدراسات مثل: (دراسة عزام حمدان 2011، رشا نسيم 2010، أحمد سامح رياض 2011، ودراسة Vichitsarawong 2010) على أن التحفظ المحاسبي يعد أداة أساسية تؤثر مباشرة في جودة الأرباح ومصداقية القوائم المالية، والحد من الممارسات الانتهازية للإدارة. - **من حيث الاعتماد على النماذج القياسية الكلاسيكية:**

هناك بيئات أجنبية متطورة مثل: (أمريكا، دول أوروبا، إسبانيا) وتتميز بأسواق مالية ذات كفاءة عالية وتطبيق صارم للمعايير الدولية (IFRS) أو الـ GAAP الأمريكي، وبيئات عربية ونامية مثل: (مصر، السعودية، البحرين، الأردن) وتتميز بأسواق مالية ناشئة تختلف في هيكلتها عن الأسواق الغربية. - **من حيث طبيعة وعينة الدراسة:** هناك دراسات قطاعية محددة مثل: دراسة عزام حمدان (2011) التي ركزت على الشركات الصناعية فقط، أو دراسة السهلي (2009) التي قارنت بين قطاعات متعددة (بنوك، تأمين، أسمنت...)، ودراسات عبر الدول (Cross-Country) مثل: دراسة Li (2009) التي شملت عينة ضخمة من 31 دولة لمعرفة أثر نظام الدولة القانوني على العلاقة بين التحفظ وتكلفة القروض. - **الاختلاف في النتائج المتوصل إليها:** أظهرت دراسة أحمد سامح (2011) وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، بينما دراسة رشا نسيم (2010) خلصت بعلاقة عكسية بين التحفظ المشروط و جودة الأرباح، وأن تطبيق التحفظ المشروط لا يؤثر على جودة الأرباح، مما يوضح التباين الكبير في النتائج تبعاً لنموذج القياس.	تتشابه الدراسات في استخدام نماذج كمية معروفة عالمياً لقياس التحفظ؛ حيث أشارت دراسة السهلي (2009) ودراسة Li (2009) صراحةً إلى الاعتماد على نموذج باسو (Basu 1997)، بالإضافة إلى استخدام الانحدار المتعدد واللوجستي. - **من حيث التركيز على الشركات المساهمة المدرجة:** اشتركت جل الدراسات في تطبيق الجانب العملي على عينات من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصات (سواء البورصة المصرية، السعودية، البحرينية، أو الأوروبية والأمريكية)، نظراً لتوفر بياناتها المالية وسهولة الوصول إليها.

المصدر: من اعداد الطالبة

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية لكل من التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية، والملاحظ أن التحفظ المحاسبي له أهمية كبيرة في تعزيز ثقة المستخدمين من خلال تقديم تقارير مالية تتسم بالوضوح والموضوعية، ومما يؤدي إلى زيادة صدق القوائم المالية وعدالتها وتجنب المبالغة في تقييم الأرباح والأصول، وكذلك إعطاء صورة حقيقية وخلو مختلف البيانات المالية من التحيز الذي ينعكس مباشرة على مصداقيتها، كذلك فإن مستوى التحفظ المحاسبي ينعكس بصفة مباشرة على دقة القرارات الاستثمارية وموثوقية المعلومات المتاحة للمستثمرين وبالتالي المساعدة على وضع خطط مستقبلية رصينة لمختلف نشاطات المؤسسة والوصول لأهدافها.

وقد تم الاعتماد في ذلك على عدة دراسات سابقة، تناولت موضوع التحفظ المحاسبي وأهميته لما له من فوائد على الممارسة المحاسبية، وكذلك دراسات أخرى ارتبطت بمصداقية التقارير المالية ومحدداتها، وتميزت هذه الدراسة عن غيرها بأنها توضح أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية وسيتم تطبيق هذه الدراسة على مؤسسة الاسمنت تبسة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تطرقنا الى المفاهيم النظرية للدراسة من خلال ما جاء في الفصل الأول، سنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط تلك المفاهيم على ارض الواقع من خلال اخذ عينة من موظفي مؤسسة الاسمنت –تبسة– نموذجا للدراسة، وللقيام بهذه الدراسة علينا اتباع إجراءات ممنهجة تسمح بتحديد المراحل التي يجب المرور بها، كما سنحاول التطرق الى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

في هذا المبحث سنتطرق للادوات والوسائل التي تم بها جمع البيانات التي سنعتمدها في هذه الدراسة، كما سنتطرق الى الإطار والظروف التي تم فيها اعداد الاستبيان وأيضا الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

ستتناول في هذا المطلب طريقة الحصول على البيانات بواسطة المصادر الثانوية والأولية وذلك كما يلي:

أولا: مصادر البيانات الثانوية

تحصلنا على البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، المقالات، المراجع الأجنبية والعربية، الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

ثانيا: مصادر البيانات الأولية

تحصلنا على البيانات الأولية عن طريق استبيان صممناه كأداة رئيسية للبحث، بعد أن قمنا بتفريغه وتحليله من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي.

ثالثا: نموذج الدراسة

جدول رقم (1-3): نموذج الدراسة

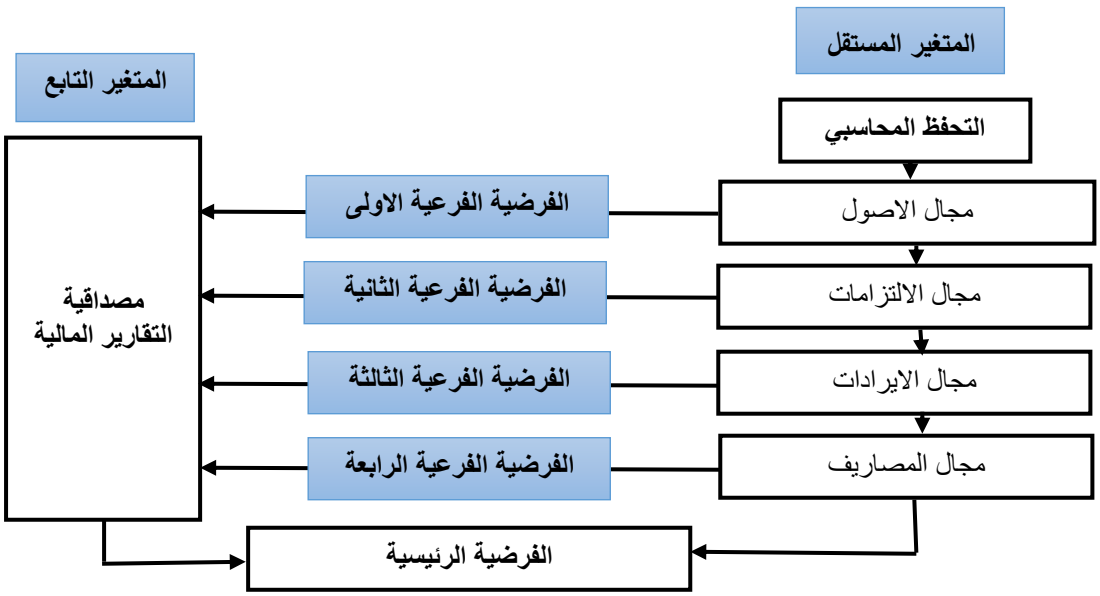

المصدر: من اعداد الطالبة.

رابعا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي ومحاسبي مؤسسة الاسمنت –تبسة– وقد تم توزيع الاستبيان على عينة تمثل مجتمع الدراسة.

خامسا: عينة الدراسة

تم اختيار عينة مدروسة مكونة من (19) مفرد من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبيان عليها واسترجاع (19) استبيان، وزعت هذه الاستبيانات على عينة من محاسبين المؤسسة، وقد أجري عليه التحليل الإحصائي للتأكد من صدق الاستبيان.

سادسا: العينة التي أُجريت عليها الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وحجمها كما يلي:

1. **حجم العينة:** وتشمل عينة الدراسة محاسبي مؤسسة الاسمنت –تبسة–، حيث بلغ عدد أفراد العينة (19)، حيث وزع الاستبيان على كل مفردة من أفراد العينة وقد تم استرجاعها كلها ودون إلغاء وبالتالي فإن كل الاستمارات صالحة للمعالجة.
2. **طريقة اختيار العينة:** تم اختيار العينة القصدية تبعا لمتغيرات الدراسة، كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة وفقا لقواعد البحث العلمي في اختيار العينات مقدارها (19) فردا بحيث شمل رؤساء الفروع والإطارات المحاسبة ومساعدو المحاسبين ووكلاء ادخال البيانات وذلك خلال السنة الجامعية (2025–2026).

سابعا: أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في تحديد أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية، قمنا ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفيدين من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة في الاختصاص.

وقد اشتمل الاستبيان على قسمين:

- ✓ **القسم الأول:** خصص لجمع البيانات الشخصية عن المستجوبين مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الخبرة المهنية، طبيعة الوظيفة، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة،

✓ **القسم الثاني:** تناول محاور الدراسة، من خلال التعريف باختصار لمتغيرات الدراسة، وقد احتوى هذا القسم على محورين، حيث خصص المحور الأول للمتغير المستقل و هو التحفظ المحاسبي، وقسم الى 4 أبعاد و لكل بعد 4 أسئلة، بينما خصص المحور الثاني الى المتغير التابع وهو مصداقية التقارير المالية. وعند وضع هذا الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية وتلبي جميع المتطلبات ذات التأثير على متغيرات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها، وقد تم توزيع كل الاستبيانات على أفراد العينة، وذلك لشرح الاستبيان وتوضيح أي غموض.

وقد تم إعداد الاستمارة بناءا على المراحل التالية:

- ✓ مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع وتحرير العبارات منها؛
- ✓ إعداد استمارة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- ✓ عرض الاستمارة الأولى على مجموعة من الأساتذة المحكمين؛
- ✓ ضبط النموذج النهائي من الاستمارة بناء على ملاحظات المحكمين رفقة الأستاذة المشرفة؛

كما تم تحديد طول خاليا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/50.80=) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-1): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	{1-1.79}	{1.8 -2.59}	{2.60 -3.39}	{3.4 -4.19}	{4.20 -5}
اتجاه الاجابة	غيرموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مقياس ليكارت

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

للإجابة على أسئلة البحث وتحليل البيانات ومعالجتها واختبار صحة فرضياته تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي للوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss نسخته 27 وشملت عملية التحليل والمعالجة للبيانات استخدام العديد من الأساليب والاختبارات والمقاييس وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- ✓ **مقياس الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف مجتمع البحث وإظهار خصائصه بالاعتماد على:
- ✓ **النسب المئوية والتكرارات:** اللذان يعتبران من أكثر مقاييس الإحصاء الوصفي ملائمة لوصف البيانات الاسمية والترتيبية للدراسة

$$\text{المئوية النسبة} = \frac{\boldsymbol{\Sigma_n} * 100}{\boldsymbol{N}}$$

- ✓ **المتوسطات الحسابية:** يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما، يعبر عن مدى أهمية عبارات الاستبيان عند أفراد العينة، كما يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة، تبعا لدرجات المعطاة لبدائل المقياس المستخدم

$$\frac{\sum \mathrm{Xi}}{\mathrm{n}} = \bar{X}$$

- ✓ **الانحرافات المعيارية:** هو من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات الدراسة حول متوسطها الحسابي، وتكون قيمة جيدة كلما اقترب من الصفر وقياس تشتت قيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

$$\boldsymbol{R} = \sqrt{\frac{\sum_{\boldsymbol{i}=1}^{\boldsymbol{N}} (\mathbf{x_i} - \bar{\boldsymbol{x}})^2}{\boldsymbol{N}}}$$

- ✓ **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** لقياس ثبات أداة البحث.

$$\mathrm{a} = \frac{\mathrm{n}}{\mathrm{n}-1}\left[1 - \frac{\sum \mathrm{vi}}{\mathrm{vt}}\right]$$

- ✓ **معامل الإرتباط بيرسون:** لقياس الصدق الذاتي، ويهدف لقياس الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والبعد الذي ينتمي إليه وكذا لقياس قوة العلاقة بين متغيري الدراسة.

$$r_{xy}=\frac{\sum(xi-x)(y1-\bar{y})}{(n-1)sx\,sy}$$

✓ **ختبار التوزيع الطبيعي: اختبار شابيرو–ويلك (Shapiro–Wilk Test):**

يعد اختبار شابيرو–ويلك من أكثر الاختبارات دقة في اختبار التوزيع الطبيعي، خصوصا مع العينات الصغيرة، لكنه يستخدم أيضا مع العينات المتوسطة حيث يعتمد الاختبار على مقارنة تباين العينة مع التباين المتوقع في حالة التوزيع الطبيعي، أما دلالة الاختبار فإذا كانت قيمة Sig. (p–value) أكبر من 0.05، فإن الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات موزعة توزيعا طبيعيا لا ترفض، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويعتبر هذا الاختبار أكثر حساسية في الكشف عن الانحرافات الطفيفة عن التوزيع الطبيعي مقارنة بـ Kolmogorov–Smirnov.[1]

المطلب الثالث: صدق وثبات المحتوى

في هذا المطلب سوف يتم اختبار مصداقية وثبات الدراسة، ومعرفة مدى ملائمة الاستبانة لقياس ما صممت من أجله، وذلك باستعمال مجموعة من الأساليب تتمثل فيما يلي:

أولا: ثبات الأداة(Reliability)

يقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج، أو نتائج متقاربة لو كررت الدراسة في نفس الظروف باستخدام الأداة نفسها، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس (0.60) فأكثر، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وذلك عن طريق حساب المعامل لكل محور من محاور الاستبانة ثم حساب معامل ألفا كرونباخ الخاص بالاستبانة ككل، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس (0.60) فأكثر وكانت نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–2): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ

[1] Ghasemi, A., & Zahediasl, S. (2012). Normality Tests for Statistical Analysis: A Guide for Non-Statisticians. International Journal of Endocrinology and Metabolism, 10(2), p486–489.

المحور الأول: التحفظ المحاسبي	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	**4**	0,897
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	**4**	0,896
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات	**4**	0,888
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	**4**	0,906
	المجموع	**16**	0,865
المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية		**11**	0,902
ثبات الاستبيان ككل			0,958

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss. V27

تشير نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية جدا من الاتساق الداخلي، بما يؤكد صلاحيتها لقياس المتغيرات محل الدراسة. فقد أظهرت النتائج المتعلقة بالمحور الأول الخاص بـ"التحفظ المحاسبي" أن قيم ألفا كرونباخ جاءت مرتفعة عبر مختلف أبعاده الفرعية؛ حيث سجل بعد التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول قيمة (0.897)، بينما بلغ في مجال تقييم الالتزامات (0.896)، وفي مجال الاعتراف بالإيرادات (0.888)، في حين حقق أعلى قيمة له في مجال الاعتراف بالمصاريف (0.906). وتدل هذه القيم جميعها على مستوى ثبات قوي جدا يفوق الحد المقبول إحصائيا (0.70)، مما يعكس تجانس فقرات كل بعد وقدرتها على قياس المفهوم ذاته بشكل متسق. كما بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول ككل (0.865)، وهو ما يؤكد وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات هذا المحور رغم تعدد أبعاده.

أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بـ "مصداقية التقارير المالية"، فقد سجل معامل ألفا كرونباخ قيمة مرتفعة بلغت (0.902)، وهو ما يعكس درجة ثبات ممتازة تدل على أن فقرات هذا المحور تقيس المفهوم ذاته بدرجة عالية من التجانس والموثوقية. وبالنظر إلى الثبات الكلي للاستبيان فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.958)، وهي قيمة مرتفعة جدا تشير إلى اتساق داخلي قوي جدا على مستوى الأداة ككل، مما يعزز

موثوقية البيانات المجمعة وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. وبناء على هذه النتائج، يمكن الحكم بأن الاستبيان يتمتع بدرجة ثبات عالية تؤهله للاستخدام في الدراسة الميدانية دون الحاجة إلى تعديل أو حذف الفقرات، مع إمكانية الاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقات والأثر بين متغيرات الدراسة بثقة إحصائية مرتفعة.

ثانيا: صدق أداة البحث (Validity)

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، وللتحقق من صدق الاستبانة المستخدمة في البحث بالاعتماد على صدق الإتساق الداخلي:

الجدول رقم (2-3): يمثل صدق الإتساق الداخلي لقياس صدق الاستبيان

		المحور الأول: التحفظ المحاسبي		المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	
a1	معامل الإرتباط	0,707	1	0,883	
	مستوى الدلالة	0,001		0,000	
a2	معامل الإرتباط	0,756	2	0,875	
	مستوى الدلالة	0,000		0,000	
a3	معامل الإرتباط	0,466	3	0,878	
	مستوى الدلالة	0,045		0,000	
a4	معامل الإرتباط	0,555	4	0,900	
	مستوى الدلالة	0,014		0,000	
b1	معامل الإرتباط	0,691	5	0,847	
	مستوى الدلالة	0,001		0,000	
b2	معامل الإرتباط	0,638	6	0,815	
	مستوى الدلالة	0,003		0,000	
b3	معامل الإرتباط	0,312	7	0,892	
	مستوى الدلالة	0,194		0,000	
b4	معامل الإرتباط	0,719	8	0,895	

	مستوى الدلالة	0,001		0,000
c1	معامل الإرتباط	0,592	9	0,961
	مستوى الدلالة	0,008		0,000
c2	معامل الإرتباط	0,820	10	0,858
	مستوى الدلالة	0,000		0,000
c3	معامل الإرتباط	0,746	11	0,931
	مستوى الدلالة	0,000		0,000
c4	معامل الإرتباط	0,694		
	مستوى الدلالة	0,001		
e1	معامل الإرتباط	0,757		
	مستوى الدلالة	0,000		
e2	معامل الإرتباط	0,677		
	مستوى الدلالة	0,001		
e3	معامل الإرتباط	0,748		
	مستوى الدلالة	0,000		
e4	معامل الإرتباط	0,741		
	مستوى الدلالة	0,000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج اختبار الصدق من خلال صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity) إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الإحصائي، بما يعكس قدرتها على قياس الأبعاد التي صممت لقياسها فعلا، وذلك من خلال تحليل معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه وبالنسبة لمحور التحفظ المحاسبي، فقد أظهرت النتائج أن معظم معاملات الارتباط جاءت موجبة وذات دلالة إحصائية، حيث تراوحت قيمها بين (0.312) و(0.820)، وهو ما يدل على وجود اتساق داخلي مقبول إلى قوي بين الفقرات ومحورها وقد سجلت أعلى القيم في الفقرات (0.756) a2، c2 (0.820)، و c3 (0.746)، وهي قيم مرتفعة تؤكد قوة ارتباط هذه الفقرات بالبعد النظري الذي تقيسه، في حين سجلت

الفقرة b3 أقل قيمة ارتباط (0.312) مع مستوى دلالة (0.194)، ما يشير إلى ضعف نسبي في ارتباطها وعدم دلالتها الإحصائية، الأمر الذي قد يستدعي إعادة مراجعتها من حيث الصياغة أو الملاءمة المفاهيمية.

أما فيما يتعلق بمحور مصداقية التقارير المالية، فقد أظهرت معاملات الارتباط قيما مرتفعة جدا ومهمة إحصائيا، حيث تراوحت بين (0.815) و(0.961) مع مستويات دلالة (0.000)، مما يعكس قوة الاتساق الداخلي لهذا المحور ويدل على أن فقراته تقيس المفهوم ذاته بدرجة عالية من التجانس. وتعد هذه القيم مؤشرا قويا على صدق البناء لهذا المحور، خصوصا مع تسجيل قيم مرتفعة مثل الفقرة c1 (0.961) والفقرة c3 (0.931)، ما يعزز من موثوقية البعد النظري المتعلق بمصداقية التقارير المالية.

وبناء على النتائج الكلية، يتبين أن معظم الفقرات ترتبط ارتباطا دالا بمحاورها، مما يؤكد تمتع أداة الدراسة بدرجة جيدة إلى عالية من صدق الاتساق الداخلي، ويعزز من صلاحيتها العلمية للاستخدام في اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة والأثر بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية. كما يمكن الإشارة إلى أن وجود فقرة واحدة غير دالة إحصائيا (b3) لا يؤثر بشكل جوهري على قوة الأداة ككل، إلا أنه يمثل نقطة تحسين مستقبلية لرفع جودة القياس.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Tests of Normality)

يعد اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من الخطوات الأساسية في التحليل الإحصائي، حيث يعتمد اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة (البارامترية أو اللامعلمية) على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) أم لا ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق مما إذا كانت البيانات المستخدمة في الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، من أبرزها: اختبار كولموغوروف–سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov)، واختبار شابيرو–ويلك (Shapiro–Wilk[1])

[1] عبد الحميد حسن، الإحصاء النفسي والاجتماعي وتطبيقاته باستخدام SPSS. القاهرة، دار الفكر العربي، 2000، ص 143.

جدول رقم (2-4): يمثل نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	الإحصائيات	df	مستوى الدلالة	الإحصائيات	df	مستوى الدلالة
المحور الأول: التحفظ المحاسبي	0,179	19	0,110	0,819	19	0,033
المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	0,201	19	0,042	0,866	19	0,012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss. V27

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختباري Kolmogorov–Smirnov و Shapiro–Wilk إلى فحص مدى انطباق بيانات الدراسة على افتراض التوزيع الطبيعي، خاصة وأن حجم العينة صغير نسبيا (19 مفردة)، وهو ما يجعل اختبار Shapiro–Wilk أكثر دقة واعتمادا في هذه الحالة. وبالنسبة للمحور الأول المتعلق بالتحفظ المحاسبي، فقد أظهرت نتائج اختبار Kolmogorov–Smirnov قيمة دلالة إحصائية بلغت (0.110)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي وفق هذا الاختبار. غير أن نتائج اختبار Shapiro–Wilk أظهرت قيمة دلالة (0.033)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وفق الاختبار الأكثر ملاءمة لحجم العينة الصغير، وبالتالي يُعتبر هذا المحور غير موزع طبيعيا بشكل دقيق.

أما بالنسبة للمحور الثاني الخاص بمصداقية التقارير المالية، فقد بين اختبار Kolmogorov–Smirnov قيمة دلالة بلغت (0.042)، وهي أقل من (0.05)، مما يشير إلى عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي. كما أكد اختبار Shapiro–Wilk هذا الاتجاه من خلال قيمة دلالة بلغت (0.012)، وهي أيضا أقل من مستوى المعنوية، مما يعني رفض فرضية التوزيع الطبيعي بشكل واضح لهذا المحور.

وبناء على النتائج الكلية لكلا الاختبارين، وبالاعتماد على معيار Shapiro–Wilk لكونه الأكثر ملاءمة للعينة الصغيرة (n = 19)، يمكن الاستنتاج أن بيانات محوري الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يبرر اعتماد الأساليب الإحصائية اللامعلمية في التحليل، مثل معاملات الارتباط غير المعلمية (Spearman) والنماذج البديلة للانحدار، بدلا من الأساليب المعلمية التقليدية التي تفترض تحقق شرط الطبيعية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى دراسة وصفية للخصائص الديمغرافية لافراد العينة وكذا تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات وذلك كالتالي:

المطلب الأول: الدراسات الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء الفروع والإطارات المحاسبة ومساعدو المحاسبين ووكلاء ادخال البيانات وقد تم اختيار العينة بطريقة المسح الشامل، حيث تم توزيع 19 استبانة، تم استرجاعها كلها وتتمثل الخصائص الديمغرافية للعينة فيما يلي:

سيتم عرض خصائص عينة الدراسة ومميزاتها من خلال العديد من المتغيرات، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية حيث سيتم تناول كل متغير من متغيرات الدراسة على حدا.

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (2-5): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

	الكرارات	النسب
ذكر	11	57,9%
أنثى	8	42,1%
المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

الشكل رقم (1-1): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

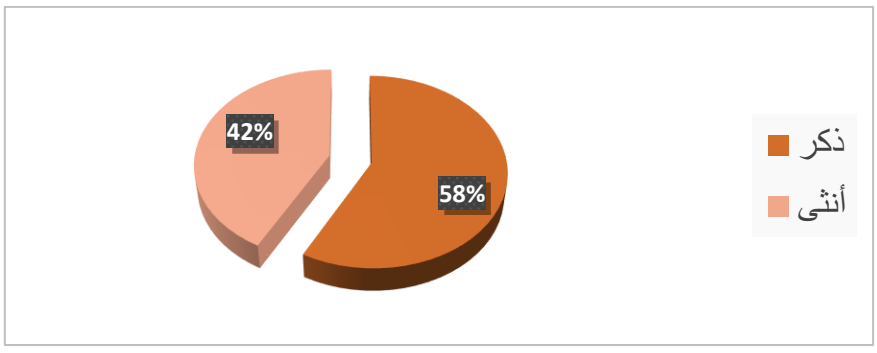

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير بيانات الجدول الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس إلى وجود تقارب نسبي بين الذكور والإناث مع تفوق فئة الذكور من حيث العدد والنسبة. فقد بلغ عدد الذكور (11) مفردة بنسبة قدرت بـ(57.9%) من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث (8) مفردات بنسبة (42.1%) ويعكس هذا التوزيع مشاركة أكبر للذكور في الوظائف المرتبطة بالمجال المحاسبي داخل مؤسسة الإسمنت – تبسة، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الهيكل الوظيفي للمؤسسة أو توزيع المناصب المالية والإدارية فيها كما أن التقارب النسبي بين الجنسين يساهم في توفير درجة من التوازن في الآراء والإجابات، مما يعزز موضوعية البيانات المستخلصة من الدراسة.

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير فئة العمرية

جدول رقم(2-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير فئة العمرية

	الكرارات	النسب
من 30-40 سنة	13	68,4%
من 41-50 سنة	3	15,8%
أكثر من 50 سنة	3	15,8%
المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

الشكل رقم (2-1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير فئة العمرية

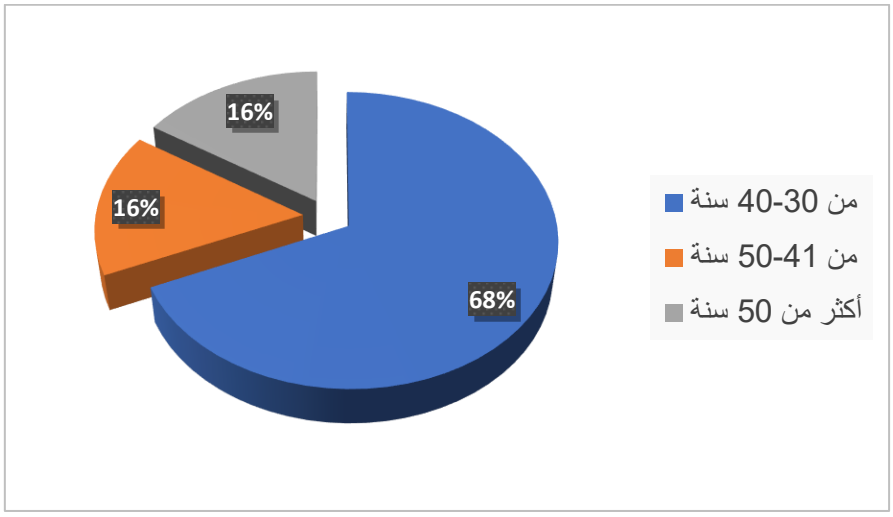

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

يبين الجدول الخاص بالفئة العمرية أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية الممتدة من 30 إلى 40 سنة، حيث بلغ عددهم (13) فردا بنسبة (68.4%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس هيمنة فئة عمرية تتميز بالحيوية والخبرة المهنية المتوسطة، إضافة إلى قدرتها على التفاعل مع الممارسات المحاسبية الحديثة داخل المؤسسة. أما الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة فقد بلغ عدد أفرادها (3) بنسبة (15.8%)، وهي نفس النسبة المسجلة لفئة أكثر من 50 سنة والتي بلغ عددها كذلك (3) أفراد ويشير هذا التوزيع إلى أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على فئة عمرية نشطة تمتلك مستوى جيدا من الخبرة العملية والتأهيل المهني، الأمر الذي يمنح مصداقية أكبر للإجابات المتعلقة بموضوع التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية.

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (2-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

	الكرارات	النسب
تقني سامي	3	15,8%
ليسانس	8	42,1%
ماستر	8	42,1%
المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

الشكل رقم (1-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

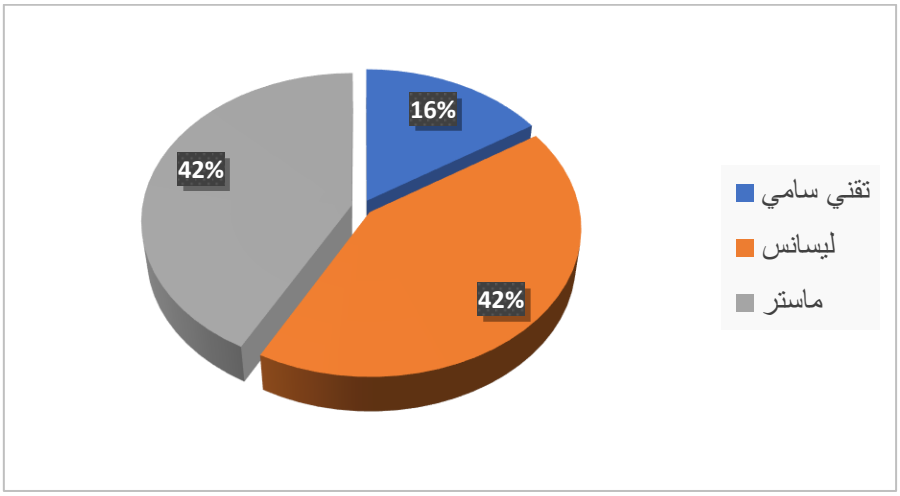

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

توضح نتائج الجدول الخاص بالمستوى التعليمي أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي جامعي، حيث بلغ عدد الحاصلين على شهادة الليسانس (8) أفراد بنسبة (42.1%)، وهي نفس النسبة المسجلة لفئة الماستر بـ(8) أفراد أيضا في المقابل، بلغ عدد أفراد فئة تقني سامي (3) أفراد بنسبة (15.8%). وتدل هذه النتائج على أن معظم أفراد العينة يمتلكون تأهيلا أكاديميا عاليا، الأمر الذي يعزز قدرتهم على فهم المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالتحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية، كما يزيد من دقة وموثوقية الإجابات المقدمة في الاستبيان كذلك يعكس هذا المستوى التعليمي المرتفع اهتمام المؤسسة بالكفاءات العلمية في المناصب المالية والمحاسبية.

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (2-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

	التكرارات	النسب
من 5-10 سنوات	7	36,8%
من 11-15 سنة	10	52,6%
أكثر من 15 سنة	2	10,5%
المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

الشكل رقم (1-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

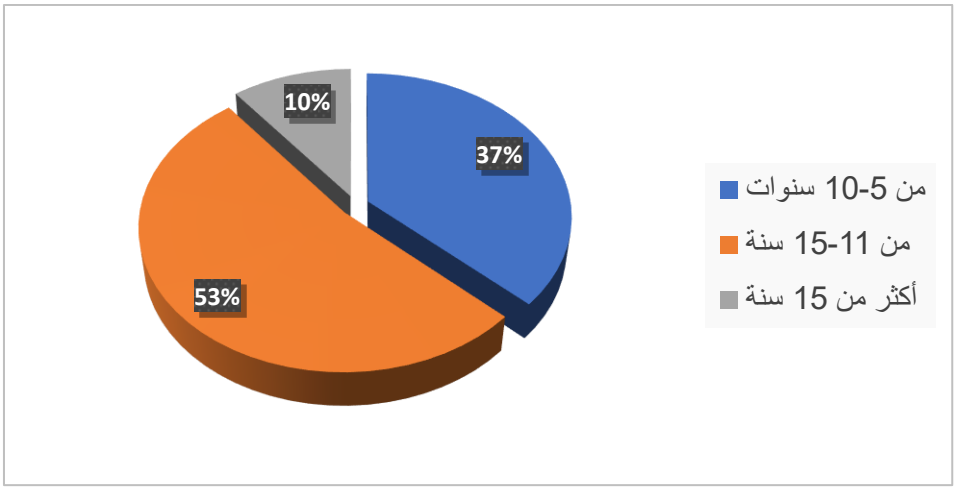

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج الجدول المتعلق بسنوات الخبرة إلى أن أغلبية أفراد العينة يمتلكون خبرة مهنية معتبرة في المجال المحاسبي والمالي، حيث جاءت الفئة من 11 إلى 15 سنة في المرتبة الأولى بعدد (10) أفراد بنسبة (52.6%)، ما يدل على توفر مستوى عالٍ من الخبرة العملية لدى أغلب المبحوثين تليها فئة من 5 إلى 10 سنوات بعدد (7) أفراد بنسبة (36.8%)، بينما سجلت فئة أكثر من 15 سنة أدنى نسبة بـ(10.5%) أي ما يعادل فردين فقط ويعكس هذا التوزيع أن أغلب المشاركين لديهم تجربة مهنية كافية تؤهلهم لفهم آليات التحفظ المحاسبي وتقييم مدى تأثيره على مصداقية التقارير المالية، مما يعزز من جودة البيانات ودقتها العلمية.

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة

جدول رقم (2-9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة

	التكرارات	النسب
رئيس فرع	8	42,1%
إطار محاسب	9	47,4%
مساعد محاسب	1	5,3%
وكيل ادخال البيانات	1	5,3%
المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

شكل رقم (1-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة.

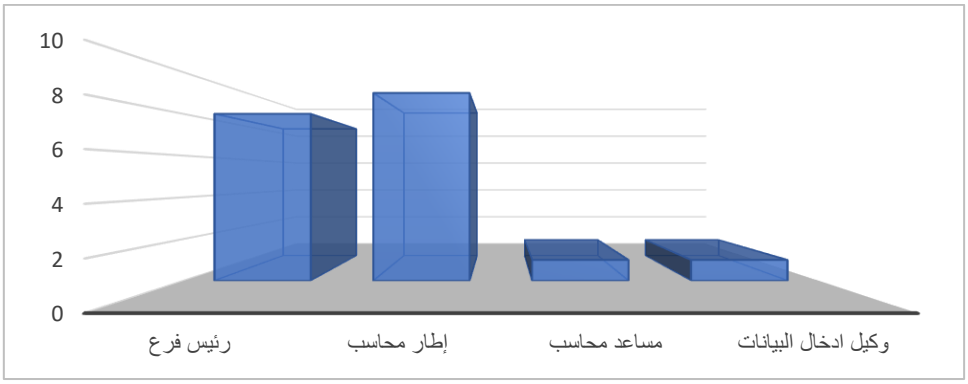

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

يبين الجدول الخاص بطبيعة الوظيفة أن فئة "إطار محاسب" تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغ عددها (9) أفراد بنسبة (47.4%)، تليها فئة "رئيس فرع" بعدد (8) أفراد بنسبة (42.1%) أما وظيفتا "مساعد محاسب" و"وكيل إدخال البيانات" فقد سجلتا أقل نسبة، إذ بلغ عدد كل منهما فردا واحدا بنسبة (5.3%) ويعكس هذا التوزيع تركّز العينة في المناصب ذات العلاقة المباشرة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا يعزز من موثوقية الدراسة، لأن أغلب المبحوثين يمتلكون معرفة مباشرة بالممارسات المحاسبية داخل المؤسسة، خاصة ما يتعلق بسياسات التحفظ المحاسبي وإعداد التقارير المالية. كما أن وجود رؤساء الفروع والإطارات المحاسبية ضمن العينة يضفي بعدا مهنيا وخبرة عملية تدعم دقة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لاتجاهات عينة الدراسة حول متغيري الدراسة

يتناول هذا المطلب تحليل اتجاهات عينة الدراسة من خلال عرض نتائج التحليل الوصفي للفقرات الواردة في الاستبيان، وذلك بالاعتماد على حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات محاور الدراسة وتهدف هذه العملية إلى تحديد مستوى استجابة المشاركين وتوجهاتهم نحو كل فقرة، بما يسمح بفهم مدى توافر أو تحقق السمات المرتبطة بمتغيرات الدراسة في الواقع العملي.

ولتحقيق ذلك، يتم قياس توجهات الأفراد نحو كل متغير من متغيرات الدراسة، من خلال تحليل الفقرات المكونة له، ثم مقارنة المتوسطات الحسابية مع تدريج مقياس ليكرت الخماسي، الذي يحدد مستويات الموافقة أو الرفض

أ. اتجاهات عينة الدراسة حول متغير التحفظ المحاسبي وأبعاده

في هذا الجزء، سيتم استعراض وتحليل اتجاهات عينة الدراسة حول المتغير المستقل والمتمثل في التحفظ المحاسبي وأباده.

وسيعتمد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من هذه الأبعاد لفهم مدى تفاعل أفراد العينة مع الفقرات المعبرة عنها، مما يساعد على تكوين تصور دقيق حول واقع استخدام هذه الأدوات الترويجية في البيئة محل الدراسة.

جدول رقم (2-10): يمثل المقاييس الوصفية لاتجاهات عينة الدراسة حول متغير التحفظ المحاسبي وأبعاده

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	يتم تقييم الأصول وفق قيم حذرة عند وجود عدم التأكد في تقديرها.	3,79	0,713	1	مرتفع
2	يتم تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها بشكل دوري.	3,05	0,780	8	متوسط
3	يتم تقييم المخزون وفق قاعدة الأقل بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق.	3,42	1,017	3	مرتفع
4	يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة التثبيتات المادية عند توفر مؤشرات على انخفاض قيمتها	2,89	1,100	11	متوسط
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول		3,29	0,713	/	متوسط
5	يتم استخدام معدلات خصم مناسبة عند تقييم الالتزامات طويلة ومتوسطة الاجل.	3,74	0,991	2	مرتفع
6	يتم تقييم الالتزامات طويلة ومتوسطة الاجل على أساس القيمة الحالية.	3,16	1,167	5	متوسط
7	تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات للالتزامات حتى في حالة عدم التأكد الكامل من حدوثها.	3,37	0,895	4	مرتفع
8	يتم تعديل معدلات الخصم عند تغير الظروف الاقتصادية.	3,00	0,943	9	متوسط
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات					
9	يتم تأجيل الاعتراف بالإيرادات الى حين تحققها	2,53	0,905	16	منخفض

10	تظهر مؤسستكم درجة اعلى من التحفظ في الاعتراف بالإيرادات المرتبطة في العقود طويلة الاجل مقارنة بالعقود قصيرة الاجل	2,63	1,212	15	متوسط
11	يتم الالتزام بالحيطة والحذر عند تقدير الإيرادات في ظل وجود عدم التأكد	3,16	1,259	6	متوسط
12	يتم التحقق من إمكانية تحصيل الإيرادات قبل الاعتراف بها.	2,95	1,026	10	متوسط
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات		2,82	0,893	/	متوسط
13	يتم تجنب تأجيل المصاريف الى فترات لاحقة دون مبرر.	3,11	1,487	7	متوسط
14	تعتمد المؤسسة الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر حتى التأكد الكامل منها.	2,68	1,157	14	متوسط
15	يتم مراجعة تقديرات المصاريف عند ظهور معلومات جديدة.	2,79	1,084	13	متوسط
16	يتم الإسراع في الاعتراف بالمصروفات مقارنة بالإيرادات عند وجود عدم التأكد	2,84	1,259	12	متوسط
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف					
المجموع		3,07	0,712	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج الجدول الخاص بالمقاييس الوصفية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول متغير **التحفظ المحاسبي وأبعاده** إلى وجود مستوى متوسط إلى مرتفع من تبني مؤسسة الإسمنت – تبسة لممارسات التحفظ المحاسبي في مختلف المجالات المرتبطة بالتقييم والاعتراف المحاسبي فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمتغير (3.07) بانحراف معياري قدره (0.712)، وهو ما يعكس اتجاها عاما إيجابيا نحو تطبيق التحفظ المحاسبي داخل المؤسسة، كما يدل الانحراف المعياري المنخفض نسبيا على وجود درجة مقبولة من التجانس في إجابات أفراد العينة.

أما بالنسبة لبعد **التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول**، فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.29) بانحراف معياري (0.713)، وهو مستوى متوسط يميل إلى الارتفاع، مما يدل على اهتمام المؤسسة بتطبيق سياسات حذرة عند تقييم الأصول وقد جاءت العبارة المتعلقة بتقييم الأصول وفق قيم حذرة عند وجود عدم التأكد في المرتبة الأولى بمتوسط (3.79)، وهو ما يعكس إدراكا واضحا لأهمية الحيطة والحذر في معالجة الأصول كما سجلت عبارة تقييم المخزون وفق قاعدة الأقل بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق متوسطا مرتفعا بلغ (3.42)، الأمر الذي يدل على التزام نسبي بالممارسات المحاسبية التحفظية في معالجة المخزون في المقابل، جاءت عبارة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة التثبيتات المادية في المرتبة الأخيرة ضمن هذا البعد بمتوسط (2.89)، ما يشير إلى وجود تباين أو تحفظ أقل في تطبيق هذا الجانب.

أما بعد **التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات** فقد سجل متوسطا حسابيا بلغ (3.32) وانحرافا معياريا (0.758)، وهو أعلى متوسط بين الأبعاد الأربعة، مما يدل على اهتمام المؤسسة النسبي بتطبيق ممارسات تحفظية عند تقييم الالتزامات وقد احتلت العبارة المتعلقة باستخدام معدلات خصم مناسبة عند تقييم الالتزامات طويلة ومتوسطة الأجل المرتبة الثانية في الجدول العام بمتوسط مرتفع بلغ (3.74)، وهو ما يعكس وعيا بأهمية الأخذ بالقيمة الزمنية للنقود في تقييم الالتزامات كما أظهرت النتائج أن المؤسسة تقوم بتكوين مخصصات للالتزامات حتى في ظل عدم التأكد الكامل من حدوثها بمتوسط (3.37)، مما يعزز توجهها نحو الحيطة والحذر في حين جاءت عبارة تعديل معدلات الخصم عند تغير الظروف الاقتصادية بمتوسط (3.00)، وهو مستوى متوسط يشير إلى تطبيق معتدل لهذا الإجراء.

وفيما يتعلق ببعد **التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات**، فقد بلغ متوسطه الحسابي (2.82) بانحراف معياري (0.893)، وهو ما يعكس مستوى متوسطا يميل إلى الانخفاض مقارنة بالأبعاد الأخرى، مما يدل على أن المؤسسة أقل تحفظا في سياسات الاعتراف بالإيرادات. وقد سجلت عبارة تأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى حين تحققها أدنى متوسط حسابي في الجدول كاملا بلغ (2.53)، وهو ما قد يشير إلى اعتماد المؤسسة بدرجة أكبر على الاعتراف المبكر بالإيرادات. كما جاءت العبارة الخاصة بإظهار درجة أعلى من التحفظ في العقود طويلة الأجل بمتوسط (2.63)، وهو مستوى متوسط منخفض نسبيا. في المقابل، أظهرت عبارة الالتزام بالحيطة والحذر عند تقدير الإيرادات في ظل عدم التأكد متوسطا بلغ (3.16)، مما يعكس وجود بعض الممارسات التحفظية في هذا المجال وإن كانت بدرجة محدودة.

أما بعد **التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف** فقد سجل متوسطا حسابيا قدره (2.86) بانحراف معياري (1.068)، وهو مستوى متوسط كذلك، مما يدل على وجود تطبيق معتدل لممارسات التحفظ المرتبطة بالمصاريف وقد حققت عبارة تجنب تأجيل المصاريف إلى فترات لاحقة دون مبرر أعلى متوسط داخل هذا البعد بلغ (3.11)، وهو ما يشير إلى وجود التزام نسبي بعدم ترحيل المصروفات بصورة تؤثر على مصداقية النتائج المالية. بينما جاءت عبارة الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر حتى قبل التأكد الكامل منها بمتوسط (2.68)، مما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد بدرجة كبيرة سياسة التحفظ المتشدد في الاعتراف بالمصاريف والخسائر. كما أظهرت بقية العبارات مستويات متوسطة، وهو ما يعكس تباينا في تطبيق هذا النوع من السياسات المحاسبية.

وبصفة عامة، يمكن استنتاج أن مؤسسة الإسمنت – تبسة تعتمد ممارسات التحفظ المحاسبي بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع، خاصة في مجالي تقييم الأصول والالتزامات، في حين يظهر مستوى أقل نسبيا في مجالي الاعتراف بالإيرادات والمصاريف. كما تعكس النتائج وجود توجه عام نحو تطبيق الحيطة والحذر في المعالجة المحاسبية، بما يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية والحد من المبالغة في عرض النتائج المالية والمركز المالي للمؤسسة.

ب. اتجاهات عينة الدراسة حول متغير مصداقية التقارير المالية وأبعاده

في هذا الجزء، سيتم استعراض وتحليل اتجاهات عينة الدراسة حول المتغير التابع والمتمثل في قيمة العلامة التجارية وأبعادها.

وسنعتمد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من هذه الأبعاد لفهم مدى تفاعل أفراد العينة مع الفقرات المعبرة عنها، مما يساعد على تكوين تصور دقيق حول واقع قيمة العلامة التجارية في البيئة محل الدراسة.

الجدول رقم (2-11): يمثل المقاييس الوصفية لاتجاهات عينة الدراسة حول متغير مصداقية التقارير المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المستوى

1	تعكس التقارير المالية صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة.	3,11	1,487	7	متوسط
2	تتسم المعلومات المالية بالموضوعية وخلوها من التحيز.	2,68	1,157	10	متوسط
3	يمكن الاعتماد على التقارير المالية في دعم عملية اتخاذ القرارات.	2,79	1,084	9	متوسط
4	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بدرجة عالية من الشفافية.	2,84	1,259	8	متوسط
5	تعد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة.	3,63	1,165	4	مرتفع
6	توفر القوائم المالية معلومات موثوقة لمختلف فئات المستخدمين.	3,53	1,124	6	مرتفع
7	تتسم التقارير المالية بالشمولية وعدم اغفال المعلومات الجوهرية.	3,63	1,116	3	مرتفع
8	تعرض المعلومات المالية بطريقة صادقة وواضحة وغير مضللة.	3,63	1,065	2	مرتفع
9	تعكس التقارير المالية الأداء الحقيقي دون تحريف او تلاعب.	3,95	1,026	1	مرتفع
10	تساهم التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد لدى المستخدمين.	3,63	1,065	3	مرتفع
11	يمكن التحقق من صحة المعلومات الواردة في التقارير المالية بالاعتماد على مصادر داعمة	3,53	0,905	5	مرتفع
المجموع		**3,37**	**0,763**	**/**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج الجدول الخاص بالمقاييس الوصفية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول متغير **مصداقية التقارير المالية** إلى وجود اتجاهات إيجابية بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نحو مصداقية التقارير المالية المعتمدة داخل مؤسسة الإسمنت – تبسة فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.37) بانحراف معياري قدره (0.763)، وهو ما يعكس مستوى متوسط يميل إلى الارتفاع، بما يدل على أن أفراد العينة يرون أن التقارير المالية بالمؤسسة تتمتع بدرجة مقبولة من المصداقية والموثوقية كما يشير الانحراف المعياري المتوسط إلى وجود تقارب نسبي في آراء أفراد العينة حول مختلف العبارات المرتبطة بهذا المحور.

وقد جاءت العبارة المتعلقة بأن "التقارير المالية تعكس الأداء الحقيقي دون تحريف أو تلاعب" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (1.026)، وهو مستوى مرتفع يعكس ثقة أفراد العينة في قدرة التقارير المالية على عرض الأداء الحقيقي للمؤسسة بصورة نزيهة وشفافة بعيدا عن التلاعب أو التضليل كما احتلت عبارتا "تتسم التقارير المالية بالشمولية وعدم إغفال المعلومات الجوهرية" و"تعرض المعلومات المالية بطريقة صادقة وواضحة وغير مضللة" مراتب متقدمة بمتوسطات مرتفعة بلغت (3.63)، ما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية الإفصاح الكامل والواضح عن المعلومات المالية.

وأظهرت النتائج كذلك أن أفراد العينة يتفقون بدرجة مرتفعة على أن القوائم المالية تعد وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.63)، وهو ما يعكس التزام المؤسسة النسبي بالتطبيق السليم للمعايير المحاسبية بما يعزز جودة التقارير المالية كما سجلت عبارة "توفر القوائم المالية معلومات موثوقة لمختلف فئات المستخدمين" متوسطا مرتفعا بلغ (3.53)، إضافة إلى العبارة المتعلقة بإمكانية التحقق من صحة المعلومات الواردة في التقارير المالية بالاعتماد على مصادر داعمة بمتوسط (3.53)، مما يشير إلى توفر قدر معتبر من الثقة والاعتمادية في المعلومات المحاسبية المقدمة.

وفي المقابل، أظهرت بعض العبارات مستويات متوسطة، خاصة تلك المرتبطة بالموضوعية والشفافية ودعم اتخاذ القرار. فقد سجلت عبارة "تتسم المعلومات المالية بالموضوعية وخلوها من التحيز" أدنى متوسط حسابي بلغ (2.68)، وهو ما قد يشير إلى وجود بعض التحفظات لدى أفراد العينة حول مدى حياد المعلومات المالية وابتعادها الكامل عن التأثيرات الذاتية أو الإدارية كما جاءت عبارة "يمكن الاعتماد على التقارير المالية في دعم عملية اتخاذ القرارات" بمتوسط (2.79)، وعبارة "يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بدرجة عالية من الشفافية" بمتوسط (2.84)، وهي نتائج تعكس وجود مستوى متوسط من الثقة في قدرة التقارير المالية على تلبية احتياجات متخذي القرار بشكل كامل.

وبصفة عامة، يمكن استنتاج أن مؤسسة الإسمنت – تبسة تتمتع بمستوى مقبول إلى جيد من مصداقية التقارير المالية، خاصة فيما يتعلق بصدق عرض المعلومات، الالتزام بالمعايير المحاسبية، وشمولية الإفصاح المالي، في حين لا تزال بعض الجوانب المرتبطة بالموضوعية والشفافية المطلقة تحتاج إلى مزيد من التعزيز لتحسين جودة التقارير المالية ورفع مستوى الثقة لدى مختلف المستخدمين.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة

يسعى هذا المبحث إلى مناقشة اختبار فرضيات الدراسة الميدانية التي تهدف بشكل عام إلى الكشف عن أثر التحفظ المحاسبي في مصداقية التقارير المالية، وذلك من خلال التعرف على دوره في مؤسسة الاسمنت –تبسة–، كما يتناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة والنتائج العامة المتوصل إليها.

المطلب الأول: مناقشة واختبار فرضيات الدراسة

سنطرق من خلال هذا المطلب إلى إختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية من خلال بعض الاختبارات ومناقشة كل منهم كالتالي:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية

بناء على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختباري Kolmogorov–Smrnov و Shapiro–Wilk، تبين أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، خاصة عند الاعتماد على اختبار Shapiro–Wilk الذي يعد الأكثر ملاءمة للعينة الصغيرة المقدرة بـ(19) مفردة، حيث جاءت مستويات الدلالة أقل من (0.05) بالنسبة لمحوري الدراسة، مما يؤدي إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي وعليه، فإن شروط استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية لا تتحقق بصورة كاملة، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على الأساليب الإحصائية اللامعلمية الأكثر ملاءمة لطبيعة البيانات وحجم العينة وبناء على ذلك، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation) لاختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، باعتباره من أهم الاختبارات اللامعلمية المستخدمة لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات غير الطبيعية أو الرتبية، كما تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر كل بعد من أبعاد التحفظ المحاسبي بصورة منفردة على مصداقية التقارير المالية، في حين تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة على المتغير التابع والمتمثل في مصداقية التقارير المالية، وذلك من خلال

دراسة معنوية النموذج باستخدام اختبار F، ومعنوية معاملات التأثير باستخدام اختبار T، إضافة إلى تحليل معامل التحديد (R^2) لقياس القدرة التفسيرية للنموذج.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_1- يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة-

H_0- لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة-

جدول رقم (2-12): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية.

		التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول	مصداقية التقارير المالية
التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول	معامل الإرتباط سبيرمان	1	0,271
	مستوى الدلالة Sig.		0,261
مصداقية التقارير المالية	معامل الارتباط سبيرمان	0,271	1
	مستوى الدلالة Sig.	0,261	
ا الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.271)، وهي قيمة موجبة تدل على أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول قد يصاحبها تحسن نسبي في مصداقية التقارير المالية. غير أن هذه العلاقة تبقى ضعيفة من الناحية الإحصائية، كما أن مستوى الدلالة المحسوب بلغ (0.261)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يعني أن العلاقة غير دالة إحصائيا. وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين داخل مؤسسة الإسمنت – تبسة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بتقييم الأصول قد لا تكون العامل الأساسي المؤثر في تعزيز مصداقية التقارير المالية بالمؤسسة، إذ يمكن أن تتأثر هذه الأخيرة بعوامل أخرى مرتبطة بالإفصاح المحاسبي، جودة الرقابة الداخلية، أو مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة. كما قد يعود ضعف العلاقة إلى محدودية حجم العينة أو اختلاف تصورات أفراد العينة حول مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول.

وسيتم اختبار أثر التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول على مصداقية التقارير المالية باستخدام الانحدار الرتبي (Ordinal Regression):

جدول رقم (2-13): ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري
0.741	0.549	0.522	0.652

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-14): نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار للفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار Regression	8.803	1	8.803	20.694	0.000
البواقي Residual	7.231	17	0.425		
المجموع Total	16.034	18			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-15): معاملات الانحدار الخطي للفرضية الأولى

المتغير المستقل	B	Beta	T	Sig
الثابت	0.440	/	0.607	0.552
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	0.980	0.741	4.549	0.000

أظهرت نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان وجود علاقة ارتباط موجبة قوية نسبيا بين التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.741)، وهي قيمة تدل على أن ارتفاع مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول يقابله ارتفاع في مستوى مصداقية التقارير المالية داخل مؤسسة الإسمنت – تبسة. ويعكس ذلك أهمية السياسات التحفظية المتعلقة بتقييم الأصول في الحد من المبالغة في تقدير القيم المحاسبية للأصول، الأمر الذي يساهم في تقديم صورة مالية أكثر واقعية وموثوقية للمستخدمين.

كما بينت نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.549)، ما يعني أن التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول يفسر حوالي (54.9%) من التغيرات الحاصلة في مصداقية التقارير المالية، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة نسبيا، مما يدل على القوة التفسيرية لهذا البعد في التأثير على المتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قيمة (0.522)، وهي قيمة تؤكد استقرار النموذج وقدرته على تفسير العلاقة بشكل مقبول.

أما فيما يتعلق باختبار معنوية النموذج، فقد أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) بلغت (20.694) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية وأن العلاقة التأثيرية بين المتغيرين حقيقية وليست عشوائية.

كما أوضحت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل التأثير غير المعياري (B=0.980) جاءت موجبة، وهو ما يدل على وجود تأثير طردي مباشر للتحفظ المحاسبي في تقييم الأصول على مصداقية التقارير المالية، أي أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى تحسن مستوى مصداقية التقارير المالية. كما بلغت قيمة اختبار (T=4.549) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائيا تؤكد معنوية هذا التأثير.

وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية الصفرية (H0)، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H_1- يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة-

H_0- لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة-

جدول رقم (2-16): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية

		التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات	مصداقية التقارير المالية
التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات	معامل الإرتباط سبيرمان	1	0,283
	مستوى الدلالة Sig.		0,240
مصداقية التقارير المالية	معامل الإرتباط سبيرمان	0,283	1
	مستوى الدلالة Sig.	0,240	
الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.283)، وهي قيمة موجبة تدل على أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات قد ينعكس إيجابيا على مستوى مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة. غير أن هذه العلاقة تبقى ضعيفة من الناحية الإحصائية، كما

أن مستوى الدلالة بلغ (0.240)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يعني أن العلاقة غير دالة إحصائيا.

وتعكس هذه النتيجة أن ممارسات التحفظ المحاسبي المتعلقة بتقييم الالتزامات لا ترتبط بصورة قوية ومباشرة بمصداقية التقارير المالية وفق آراء أفراد العينة، وقد يعود ذلك إلى محدودية حجم العينة أو إلى وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا في تحديد مصداقية التقارير المالية، مثل جودة الإفصاح المحاسبي، فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، أو درجة الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة.

جدول رقم (2-17): ملخص نموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

R	R^2	Adjusted R^2	Std.Error
0.678	0.460	0.428	0.714

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-18): تحليل التباين ANOVA للفرضية الثانية

F	Sig
14.466	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-19): معاملات الانحدار للفرضية الثانية

المتغير	B	Beta	T	Sig
التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات	0.844	0.678	3.803	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة إلى قوية بين التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.678)، وهي قيمة تدل على أن زيادة تطبيق التحفظ المحاسبي في معالجة الالتزامات المالية يساهم في تعزيز مستوى مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة. ويعكس ذلك أهمية اعتماد الحيطة والحذر عند تقييم الالتزامات وتكوين المخصصات المحاسبية، بما يساهم في الحد من التقليل من حجم الالتزامات الحقيقية.

كما أظهرت نتائج ملخص النموذج أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.460)، أي أن التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات يفسر حوالي (46%) من التغيرات الحاصلة في مصداقية التقارير المالية، وهي نسبة تفسيرية جيدة تدل على مساهمة هذا البعد في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

وفيما يخص معنوية النموذج، فقد بلغت قيمة اختبار (F=14.466) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن النموذج الإحصائي دال إحصائيا وأن للتحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات تأثيرا حقيقيا على مصداقية التقارير المالية.

كما بينت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل التأثير (B=0.844) جاءت موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات يؤدي إلى ارتفاع مستوى مصداقية التقارير المالية. كما بلغت قيمة اختبار (T=3.803) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي قيمة دالة إحصائيا تؤكد معنوية التأثير.

وعليه يتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية الصفرية (H0)، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H_1- يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة؟-

H_0- لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة؟-

الجدول رقم (2-20): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية

		التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات	مصداقية التقارير المالية
	معامل الإرتباط سبيرمان	1	0,342

التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات	مستوى الدلالة .Sig		0,152
مصداقية التقارير المالية	معامل الإرتباط سبيرمان	0,342	1
	مستوى الدلالة .Sig	0,152	
الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05≥α.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة إلى متوسطة بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.342)، وهي قيمة موجبة تدل على أنه كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ارتفعت نسبيا درجة مصداقية التقارير المالية. ويعكس ذلك أهمية السياسات التحفظية المتعلقة بالإيرادات في الحد من المبالغة في تسجيل الإيرادات قبل تحققها الفعلي، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية.

غير أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.152)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائيا، وبالتالي لا يمكن إثبات وجود علاقة ارتباط معنوية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية اعتمادا على نتائج اختبار سبيرمان. وقد يرجع ذلك إلى محدودية حجم العينة أو إلى اختلاف آراء أفراد العينة حول مدى تطبيق المؤسسة لسياسات التحفظ عند الاعتراف بالإيرادات.

جدول رقم (2-21): ملخص نموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

R	R^2	Adjusted R^2	Std.Error
0.489	0.239	0.194	0.847

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-22): تحليل التباين ANOVA للفرضية الثالثة

F	Sig
5.342	0.034

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-23): معاملات الانحدار للفرضية الثالثة

المتغير	B	Beta	T	Sig
التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات	0.517	0.489	2.311	0.034

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.489)، وهي قيمة تشير إلى أن زيادة تطبيق السياسات التحفظية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات ينعكس إيجابيا على مصداقية التقارير المالية، من خلال الحد من الاعتراف المبكر بالإيرادات قبل تحققها الفعلي.

كما أوضحت نتائج ملخص النموذج أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.239)، ما يعني أن التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات يفسر حوالي (23.9%) من التغيرات الحاصلة في مصداقية التقارير المالية، وهي نسبة تفسيرية ضعيفة إلى متوسطة مقارنة ببقية الأبعاد، مما يدل على أن هذا البعد يساهم بدرجة محدودة نسبيا في تفسير التغيرات المتعلقة بالمصداقية.

أما اختبار معنوية النموذج فقد أظهر أن قيمة (F=5.342) عند مستوى دلالة (0.034)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية وأن للتحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات تأثيرا معنويا على مصداقية التقارير المالية.

كما بينت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل التأثير (B=0.517) جاءت موجبة، مما يدل على وجود تأثير طردي للتحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات على مصداقية التقارير المالية، كما بلغت قيمة اختبار (T=2.311) عند مستوى دلالة (0.034)، وهي قيمة دالة إحصائيا تؤكد معنوية هذا التأثير.

وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية الصفرية (H0)، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

H_1- يوجد اثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة

H_0- لا يوجد اثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة-.

الجدول رقم (2-24): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية

		التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف	مصداقية التقارير المالية
التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف	معامل الإرتباط سبيرمان	1	0,383
	مستوى الدلالة Sig.		0,105
مصداقية التقارير المالية	معامل الإرتباط سبيرمان	0,383	1
	مستوى الدلالة Sig.	0,105	
الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة نسبيا بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.383)، وهي قيمة موجبة تدل على أنه كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ارتفعت نسبيا درجة مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة ويعكس ذلك أهمية السياسات التحفظية المتعلقة بالمصاريف

في الحد من تأجيل الاعتراف بالمصروفات أو التقليل من الخسائر، الأمر الذي يساهم في تقديم صورة مالية أكثر واقعية وشفافية.

غير أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.105)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائيا وبالتالي لا يمكن تأكيد وجود علاقة ارتباط معنوية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية اعتمادا على نتائج اختبار سبيرمان. وقد يرجع ذلك إلى محدودية حجم العينة أو إلى تفاوت آراء أفراد العينة حول درجة تطبيق المؤسسة لسياسات التحفظ المتعلقة بالمصاريف والخسائر.

جدول رقم (2-25): ملخص النموذج نموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة

R	R^2	Adjusted R^2	Std.Error
0.456	0.208	0.162	0.864

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-26): تحليل التباين ANOVA للفرضية الرابعة

F	Sig
4.474	0.049

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-27): معاملات الانحدار للفرضية الرابعة

المتغير	B	Beta	T	Sig
التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف	0.403	0.456	2.115	0.049

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.456)، وهي قيمة تدل على أن تطبيق التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف والخسائر يساهم بصورة إيجابية في تعزيز

موثوقية ومصداقية التقارير المالية، من خلال تجنب تأجيل الاعتراف بالمصاريف أو التقليل من الخسائر المحتملة.

كما أوضحت نتائج ملخص النموذج أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.208)، ما يعني أن التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف يفسر حوالي (20.8%) من التغيرات الحاصلة في مصداقية التقارير المالية، وهي نسبة تفسيرية محدودة نسبيا، مما يدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا في تفسير التغيرات المتعلقة بالمصداقية.

أما نتائج تحليل التباين فقد أظهرت أن قيمة اختبار (F=4.474) عند مستوى دلالة (0.049)، وهي أقل بقليل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن النموذج دال إحصائيا وأن للتحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف تأثيرا معنويا على مصداقية التقارير المالية.

كما بينت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل التأثير (B=0.403) جاءت موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة اختبار (T=2.115) عند مستوى دلالة (0.049)، وهي قيمة تؤكد معنوية التأثير إحصائيا.

وعليه يتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية الصفرية (H0)، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية:

H_1- يوجد اثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة.

H_0- لا يوجد اثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة.

الجدول رقم (2-28): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية

		التحفظ المحاسبي	مصداقية التقارير المالية
التحفظ المحاسبي	معامل الإرتباط سبيرمان	1	0,383
	مستوى الدلالة .Sig		0,105
مصداقية التقارير المالية	معامل الإرتباط سبيرمان	0,383	1
	مستوى الدلالة .Sig	0,105	
الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة نسبيا بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.383)، وهي قيمة موجبة تدل على أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي داخل المؤسسة ارتفعت نسبيا درجة مصداقية التقارير المالية. ويعكس ذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه السياسات التحفظية في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية وتقليل احتمالات المبالغة في عرض النتائج المالية أو المركز المالي للمؤسسة.

غير أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.105)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائيا وفق اختبار سبيرمان. وبالتالي لا يمكن إثبات وجود علاقة ارتباط معنوية بين التحفظ المحاسبي ومصداقية التقارير المالية اعتمادا على نتائج هذا الاختبار. وقد يعود ذلك إلى صغر حجم العينة أو إلى وجود عوامل أخرى تؤثر بصورة أكبر في مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة.

جدول رقم (2-29): ملخص نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسة

R	R^2	Adjusted R^2	Std.Error
0.770	0.594	0.477	0.682

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-30) تحليل التباين ANOVA للفرضية الرئيسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
Regression	9.517	4	2.379	5.112	0.009
Residual	6.516	14	0.465		
Total	16.034	18			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

جدول رقم (2-31): معاملات الانحدار للفرضية الرئيسة

المتغير المستقل	B	Beta	T	Sig
التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول	0.678	0.512	1.846	0.086
التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات	0.261	0.210	0.734	0.475
التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات	- 0.004	- 0.004	- 0.012	0.990
التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف	0.143	0.162	0.507	0.620

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v27

أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين أبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة ومصداقية التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R=0.770)، وهي قيمة تدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد (R^2=0.594)، ما يعني أن

أبعاد التحفظ المحاسبي تفسر حوالي (59.4%) من التغيرات الحاصلة في مصداقية التقارير المالية، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة نسبيا تعكس جودة النموذج الإحصائي المستخدم.

كما بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2=0.477)، وهي قيمة تشير إلى أن النموذج يحتفظ بقدرة تفسيرية جيدة حتى بعد تعديل عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، مما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

أما فيما يتعلق بمعنوية النموذج، فقد أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F=5.112) عند مستوى دلالة (0.009)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار المتعدد يتمتع بدلالة إحصائية، وأن أبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة تؤثر بصورة معنوية على مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة.

وبالرجوع إلى نتائج معاملات الانحدار، تبين أن أقوى الأبعاد تأثيرا هو التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول، حيث سجل أعلى قيمة لمعامل التأثير المعياري (Beta=0.512)، يليه التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات (Beta=0.210)، ثم التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف (Beta=0.162). أما التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات فقد سجل تأثيرا سالبا ضعيفا جدا وغير معنوي إحصائيا (Beta=−0.004).

كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة الخاص بالتحفظ المحاسبي في تقييم الأصول بلغ (0.086)، وهو قريب نسبيا من مستوى المعنوية، في حين جاءت بقية الأبعاد غير دالة إحصائيا داخل النموذج المتعدد، وهو ما قد يرجع إلى وجود تداخل نسبي بين الأبعاد أو إلى صغر حجم العينة.

وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية الصفرية (H0)، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة، وهو ما يؤكد أهمية التحفظ المحاسبي كآلية تساهم في تعزيز جودة وموثوقية التقارير المالية.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية، وبالاعتماد على الدراسة الميدانية المنجزة بمؤسسة الإسمنت – تبسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج

العامة التي تعكس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومدى تأثير التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية التقارير المالية، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

- ✓ أظهرت نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية جدا من الثبات والاتساق الداخلي، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.958)، وهو ما يدل على موثوقية أداة الدراسة وصلاحيتها للتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.
- ✓ بينت نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي وجود درجة مرتفعة من الصدق لفقرات الاستبيان، حيث سجلت أغلب معاملات الارتباط قيما موجبة ودالة إحصائيا، مما يؤكد قدرة الأداة على قياس متغيرات الدراسة بصورة دقيقة.
- ✓ أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro–Wilk أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما استدعى الاعتماد على أساليب إحصائية ملائمة لطبيعة البيانات وحجم العينة.
- ✓ بينت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي داخل مؤسسة الإسمنت – تبسة جاء بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع، خاصة في مجالي تقييم الأصول وتقييم الالتزامات، في حين ظهر مستوى أقل نسبيا في مجالي الاعتراف بالإيرادات والمصاريف.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة جاء بدرجة متوسطة إلى مرتفعة، حيث أبدى أفراد العينة وجود مستوى مقبول من الشفافية والموضوعية والموثوقية في عرض المعلومات المالية.
- ✓ كشفت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على مصداقية التقارير المالية، حيث تبين أن هذا البعد يساهم بشكل واضح في تحسين موثوقية المعلومات المالية وتعزيز الثقة في التقارير المحاسبية.
- ✓ أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر معنوي للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على مصداقية التقارير المالية، وهو ما يؤكد أهمية الحيطة والحذر في معالجة الالتزامات المالية وتكوين المخصصات.
- ✓ بينت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات على مصداقية التقارير المالية، رغم أن القوة التفسيرية لهذا البعد جاءت أقل مقارنة ببعدي الأصول والالتزامات.

- ✓ أوضحت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وجود أثر معنوي للتحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف على مصداقية التقارير المالية، إلا أن هذا التأثير جاء بدرجة محدودة نسبيا مقارنة ببقية الأبعاد.
- ✓ أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة على مصداقية التقارير المالية، حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج حوالي (59.4%)، مما يدل على أن التحفظ المحاسبي يعد من العوامل المهمة المؤثرة في تعزيز مصداقية التقارير المالية داخل المؤسسة.
- ✓ بينت نتائج الدراسة أن أكثر أبعاد التحفظ المحاسبي تأثيرا على مصداقية التقارير المالية هو التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول، يليه التحفظ في تقييم الالتزامات، بينما كان تأثير التحفظ في الاعتراف بالإيرادات والمصاريف أقل نسبيا.

خلاصة الفصل الثاني:

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية لموضوع أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية بمؤسسة الإسمنت – تبسة، وذلك من خلال تحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة وخصائص البيانات.

وقد تم في البداية التأكد من صلاحية أداة الدراسة من خلال اختبار الثبات والصدق، حيث أثبتت النتائج تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، إضافة إلى تمتعه بدرجة جيدة من الصدق، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه في اختبار فرضيات الدراسة كما تم التحقق من طبيعة توزيع البيانات باستخدام اختبار Shapiro–Wilk، حيث تبين أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي استدعى استخدام أساليب إحصائية تتلاءم مع طبيعة البيانات وحجم العينة.

كما بينت نتائج التحليل الوصفي أن مؤسسة الإسمنت – تبسة تطبق التحفظ المحاسبي بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع، خاصة في مجالي تقييم الأصول والالتزامات، في حين كان تطبيقه أقل نسبيا في مجالي الاعتراف بالإيرادات والمصاريف وأظهرت النتائج كذلك أن مستوى مصداقية التقارير المالية بالمؤسسة جاء بدرجة متوسطة إلى مرتفعة، وهو ما يعكس وجود مستوى مقبول من الموثوقية والشفافية في التقارير المالية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات، فقد أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية، مع اختلاف درجة التأثير بين الأبعاد، حيث تبين أن بعد تقييم الأصول يمثل البعد الأكثر تأثيرا، يليه تقييم الالتزامات، ثم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف كما أكدت نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود أثر معنوي لأبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة على مصداقية التقارير المالية، وهو ما يعكس أهمية التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتحسين موثوقية التقارير المالية داخل المؤسسة.

وعليه يمكن القول إن التحفظ المحاسبي يمثل إحدى الآليات المحاسبية المهمة التي تساهم في الحد من التحيز والمبالغة في عرض المعلومات المالية، كما يساهم في تحسين مصداقية التقارير المالية وتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز الأثر الذي يبرزه التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية، في البيئة المحاسبية الجزائرية، التي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من اجل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وعليه قد تم مجموعة من الأسئلة والفرضيات

1. **اختبار الفرضيات:**

✓ بالنسبة للفرضية الأولى المتمثلة في **يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الأصول ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة–، عند مستوى معنوية 0.05** ثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة

✓ أما الفرضية الثانية المتمثلة في **يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في تقييم الالتزامات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة– عند مستوى معنوية 0.05** اتضح وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

✓ والفرضية الثالثة المتمثلة في **يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالإيرادات ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة– عند مستوى معنوية 0.05** تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

✓ أما الفرضية الثانية المتمثلة في **يوجد أثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصاريف ومصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة– عند مستوى معنوية 0.05** ثبت يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة.

✓ أما بالنسبة للفرضية الرئيسة المتمثلة في **يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الاسمنت – تبسة– عند مستوى معنوية 0,05** ثبت وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية الصفرية (H0)، مما يعني وجود أثر

ذي دلالة إحصائية لأبعاد التحفظ المحاسبي مجتمعة على مصداقية التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة، وهو ما يؤكد أهمية التحفظ المحاسبي كآلية تساهم في تعزيز جودة ومصداقية التقارير المالية.

2. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ أغلبية أفراد العينة وافقوا على التحفظ المحاسبي حيث أقروا ان استخدامه سائد في الشركات لما له من أهمية وضمانات لحماية حقوق المساهمين.
- ✓ أغلبية الأفراد وافقوا على مصداقية التقارير المالية، وهذا ما يبين صدق المعلومات الواردة في التقارير المالية.
- ✓ لا توجد علاقة ارتباطية بين محوري الدراسة.
- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية.

3. آفاق الدراسة:

في ختام دراستنا نقترح الافاق البحثية المستقبلية التالية:

- ✓ أثر التحفظ المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ✓ دور المراجعة الخارجية في تعزيز مصداقية التقارير المالية.
- ✓ أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ أثر التحول الرقمي على جودة ومصداقية التقارير المالية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1.الكتب

-القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان،2000.

- رشا الغول، التحفظ المحاسبي، الفصل الأول، مكتبة التوطئة القانونية، الطبعة الأولى، 2015.

- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع، 2006.

2. المجلات

- أبو الخير مدثر، 2008،"" المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية ""، مجلة التجارة والتسويق، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد 1.

- السهلي، محمد بن سلطان القباني، 2009، "العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي" دراسة تطبيقية على شركات المملكة العربية السعودية"، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 77.

- البلك - رشا محمد نسيم، 2010، "كيفية قياس أثر تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط على جودة الأرباح وأسعار الأسهم في البيئة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، مجلد 1، عدد 2.

- تريرات ايمن، شلابي عمار، كيماش بلال (مجلة الباحث الاقتصادي)، المجلد 9، العدد 1، 2021، جامعة 20 اوت1995-سكيكدة-، الجزائر.

- جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد 17، عدد 2، جامعة القدس، فلسطين، 2014.

- محمد سعيد محمد جنيدي، "أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2004.

2. الرسائل والمذكرات الجامعية

- أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –، رسالة ماجستير في التمويل والمحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

- أحمد سامح رضا رياض، "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة، المجلة العربية للإدارة، مجلد 31، عدد 2، مصر، 2011.

- أحمد حامد محمود عبد الحليم، " التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين –دراسة ميدانية –"، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2018.

- راشد محمد، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010.

- شراقة صبرينة، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2018.

- عزام موسى حمدان، 2011، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 38، عدد 2، الأردن، 2011.

عمر النور كريم الدين عمر، سياسات التحفظ المحاسبي وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة ميدانية على عينة من المصاريف السودانية –، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 5، عدد 9، جامعة بخت الرضا، السودان،2024.

- محمد داود محمد الصراوي، أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، 2019.

– محمد عارفات، احمد فياض، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على إدارة الارباح، مذكرة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2012.

– ممدوح الرشيدي، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم – دراسة نظرية وميدانية –، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد 25، عدد 2، مصر، 2011.

– محمد جنيدي، أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع2، مصر، 2004.

– محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، 2011.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

−Beja avraham ،Dan Weoss "Some Informational Aspect of Conservatism "European Accounting review ،vol 15, 2006, issue 4.

-Ghasemi, A., & Zahediasl, S. (2012). Normality Tests for Statistical Analysis: A Guide for Non-Statisticians. International Journal of Endocrinology and Metabolism, 10(2).

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة الأساتذة المحكمين

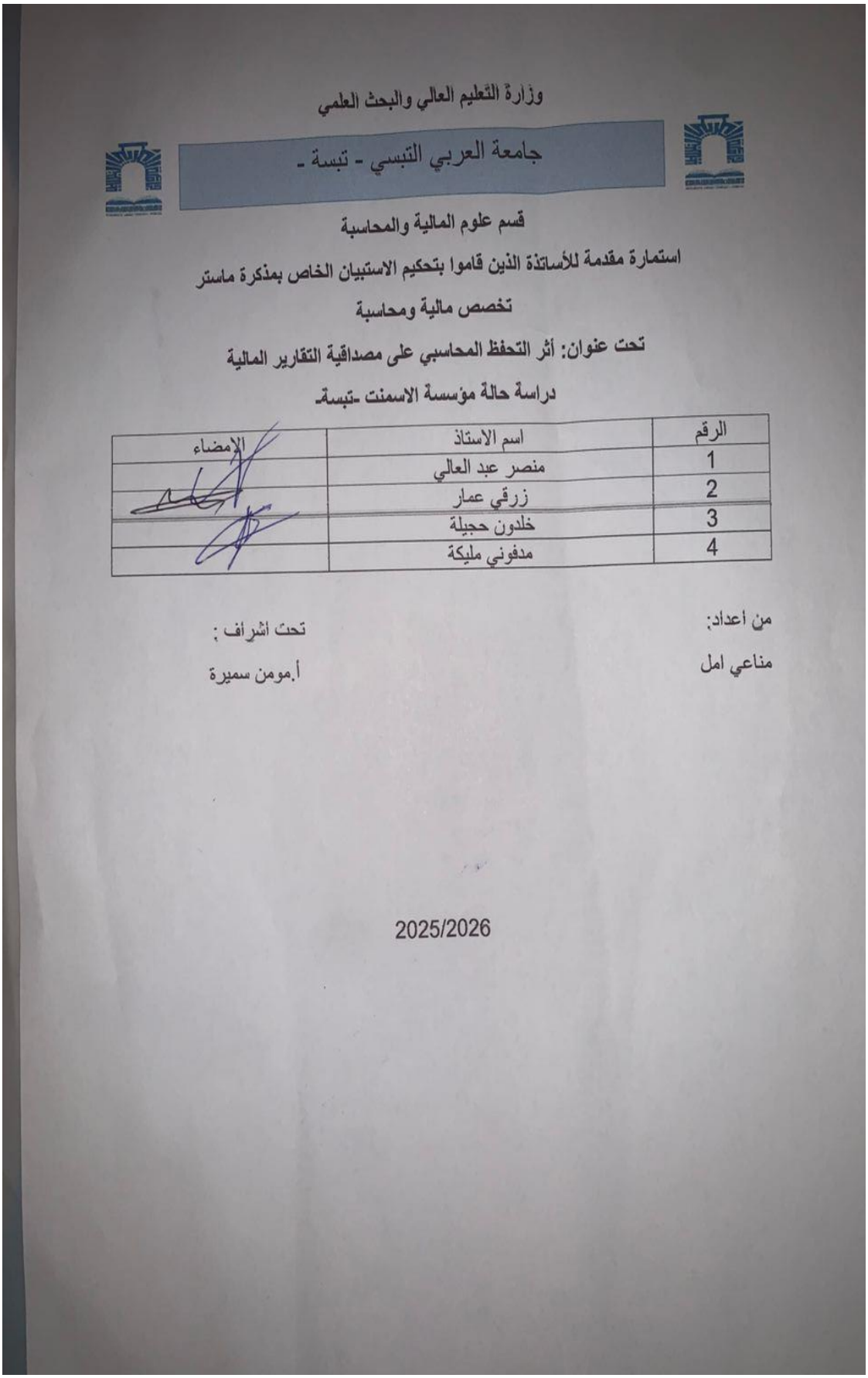

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة -

قسم علوم المالية والمحاسبة

استمارة مقدمة للأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبيان الخاص بمذكرة ماستر

تخصص مالية ومحاسبة

تحت عنوان: أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية

دراسة حالة مؤسسة الاسمنت -تبسة-

الرقم	اسم الاستاذ	الإمضاء
1	منصر عبد العالي	
2	زرقي عمار	
3	خلدون حجيلة	
4	مدفوني مليكة	

من أعداد:

مناعي امل

تحت اشراف :

أ.مومن سميرة

2025/2026

الملحق رقم (2): استمارة الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

السيد/السيدة المحترم(ة)،

في إطار انجاز مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية،

يشرفنا ان نضع بين أيديكم هذه الاستبانة، التي تهدف الى دراسة **أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية،** وذلك من خلال التعرف على دوره في مؤسسة الاسمنت –تبسة–.

ونظرا لأهمية أراءكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرم بالإجابة عن عبارات استبانة بدقة وموضوعية، لما ذلك من أثر بالغ في ضمان مصداقية نتائج الدراسة، كما نؤكد ان جميع اجاباتكم ستستخدم حصريا لأغراض البحث العلمي، وستعامل بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الطالبة: أمل مناعي

الرقم	البيان				
1	الجنس	ذكر ☐	أنثى ☐		
2	العمر	أقل من 30 سنة ☐	من 30–40 سنة ☐	من 41–50 سنة ☐	أكثر من 50 سنة ☐
3	المستوى التعليمي	تقني سامي ☐	ليسانس ☐	ماستر ☐	دكتوراه ☐

4	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات ☐	من 5-10 سنوات ☐	من 11-15 سنة ☐	أكثر من 15 سنة ☐
5	طبيعة الوظيفة	رئيس فرع ☐	إطار محاسب ☐	مساعد محاسب ☐	وكيل ادخال البيانات ☐

أولا: البيانات العامة

يرجى وضع (X) في الخانة المناسبة:

ثانيا: مقياس الإجابة

يرجى تقييم العبارات التالية وفق مقياس ليكرت الخماسي:

غير موافق بشدة – غير موافق – محايد – موافق – موافق بشدة

ثالثا: محاور الاستبيان

المحور الأول: المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول						
1	يتم تقييم الأصول وفق قيم حذرة عند وجود عدم التأكد في تقديرها.					
2	يتم تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها بشكل دوري.					
3	يتم تقييم المخزون وفق قاعدة الأقل بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق.					

4	يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة التثبيتات المادية عند توفر مؤشرات على انخفاض قيمتها					
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات						
1	يتم استخدام معدلات خصم مناسبة عند تقييم الالتزامات طويلة ومتوسطة الاجل.					
2	يتم تقييم الالتزامات طويلة ومتوسطة الاجل على أساس القيمة الحالية.					
3	تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات للالتزامات حتى في حالة عدم التأكد الكامل من حدوثها.					
4	يتم تعديل معدلات الخصم عند تغير الظروف الاقتصادية.					
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات						
1	يتم تأجيل الاعتراف بالإيرادات الى حين تحققها					
2	تظهر مؤسستكم درجة اعلى من التحفظ في الاعتراف بالإيرادات المرتبطة في العقود طويلة الاجل مقارنة بالعقود قصيرة الاجل					
3	يتم الالتزام بالحيطة والحذر عند تقدير الإيرادات في ظل وجود عدم التأكد					

4	يتم التحقق من إمكانية تحصيل الإيرادات قبل الاعتراف بها.					
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف						
1	يتم تجنب تأجيل المصاريف الى فترات لاحقة دون مبرر.					
2	تعتمد المؤسسة الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر حتى التأكد الكامل منها.					
3	يتم مراجعة تقديرات المصاريف عند ظهور معلومات جديدة.					
4	يتم الإسراع في الاعتراف بالمصروفات مقارنة بالإيرادات عند وجود عدم التأكد					

المحور الثاني: المتغير التابع (مصداقية التقارير المالية)

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تعكس التقارير المالية صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة.					
2	تتسم المعلومات المالية بالموضوعية وخلوها من التحيز.					
3	يمكن الاعتماد على التقارير المالية في دعم عملية اتخاذ القرارات.					

4	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بدرجة عالية من الشفافية.					
5	تعد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة.					
6	توفر القوائم المالية معلومات موثوقة لمختلف فئات المستخدمين.					
7	تتسم التقارير المالية بالشمولية وعدم اغفال المعلومات الجوهرية.					
8	تعرض المعلومات المالية بطريقة صادقة وواضحة وغير مضللة.					
9	تعكس التقارير المالية الأداء الحقيقي دون تحريف او تلاعب.					
10	تساهم التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد لدى المستخدمين.					
11	يمكن التحقق من صحة المعلومات الواردة في التقارير المالية بالاعتماد على مصادر داعمة					

شكرا لتعاونكم

نثمن وقتكم وجهودكم في الإجابة على هذه الاستمارة، ونؤكد ان مساهمتكم تمثل قيمة علمية حقيقية في انجاح هذه الدراسة.

الملحق رقم (3): مخرجات SPSS

Correlations

			المحور الأول: التحفظ المحاسبي
Spearman's rho	المحور الأول: التحفظ المحاسبي	Correlation Coefficient	0,001
		Sig. (2-tailed)	.
		N	19
	المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	Correlation Coefficient	0,37
		Sig. (2-tailed)	1,19
		N	19

معامل الارتباط سبيرمان

Correlations

			المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية
Spearman's rho	المحور الأول: التحفظ المحاسبي	Correlation Coefficient	0,37
		Sig. (2-tailed)	1,19
		N	19
	المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	Correlation Coefficient	0,001
		Sig. (2-tailed)	.
		N	19

Correlations

			المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية
Spearman's rho	المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	Correlation Coefficient	0 ;001
		Sig. (2-tailed)	.
		N	19
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	Correlation Coefficient	0,271
		Sig. (2-tailed)	0,261
		N	19
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	Correlation Coefficient	0,283
		Sig. (2-tailed)	0,240
		N	19
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	Correlation Coefficient	0,342
		Sig. (2-tailed)	0,152
		N	19

	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	Correlation Coefficient	0,383
		Sig. (2-tailed)	0,105
		N	19

معامل الثبات ألفاكرومباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,958	27

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	15,7210	13,849	0,727	0,897
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	15,6947	13,571	0,728	0,896
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	16,1947	12,525	0,774	0,888
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	16,1552	11,933	0,697	0,906
المحور الأول: التحفظ المحاسبي	15,9414	12,721	0,982	0,865
المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	15,3454	12,683	0,690	0,902

التكرارات والنسب

الجنس

	N	%
ذكر	11	57,9%
أنثى	8	42,1%

العمر

	N	%
من 30-40 سنة	13	68,4%
من 41-50 سنة	3	15,8%
أكثر من 50 سنة	3	15,8%

المستوى_التعليمي

	N	%
تقني سامي	3	15,8%
ليسانس	8	42,1%

ماستر	8	42,1%

سنوات_الخبرة

	N	%
من 5-10 سنوات	7	36,8%
من 11-15 سنة	10	52,6%
أكثر من 15 سنة	2	10,5%

طبيعة_الوظيفة

	N	%
رئيس فرع	8	42,1%
إطار محاسب	9	47,4%
مساعد محاسب	1	5,3%
وكيل ادخال البيانات	1	5,3%

التوزيع الطبيعي للعينة

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
المحور الأول: التحفظ المحاسبي	0,179	19	0,110	0,891	19	0,033
المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	8,201	19	0,042	0,866	19	0,012

a. Lilliefors Significance Correction

الفرضيات

الفرضية الرئيسية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,770[a]	0,594	0,477	0,68225

a. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف, التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول, التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات, التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9,517	4	2,379	5,112	0,009[b]
	Residual	6,516	14	0,465		
	Total	16,034	18			

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

b. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف, التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول, التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات, التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	0,174	0,792		0,220
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	0,678	0,367	0,512	1,846
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	0,261	0,356	0,210	0,734
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	-0,004	0,358	-0,004	-0,012
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	0,143	0,281	0,162	0,507

Coefficients[a]

Model		Sig.
1	(Constant)	0,829
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	0,086
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	0,475
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	0,990
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	0,620

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

الفرضية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,741[a]	0,549	0,522	0,65221

a. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8,803	1	8,803	20,694	0,000[b]
	Residual	7,231	17	0,425		
	Total	16,034	18			

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

b. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	0,440	,725		0,607
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	00,980	,216	0,741	4,549

Coefficients[a]

Model		Sig.
1	(Constant)	0,552
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	0,000

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

الفرضية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,678[a]	0,460	0,428	0,71384

a. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,371	1	7,371	14,466	0,001[b]
	Residual	8,663	17	0,510		
	Total	16,034	18			

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

b. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	0,868	0,754		1,151
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	0,844	0,222	0,678	3,803

Coefficients[a]

Model		Sig.
1	(Constant)	0,266
	التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	0,001

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

الفرضية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,489[a]	0,239	0,194	0,84714

a. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,834	1	3,834	5,342	0,034[b]
	Residual	12,200	17	0,718		
	Total	16,034	18			

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

b. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	2,210	0,659		3,354
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	0,517	0,224	0,489	2,311

Coefficients[a]

Model		Sig.
1	(Constant)	0,004
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	0,034

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

الفرضية الرابعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,456[a]	0,208	0,162	0,86410

a. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,341	1	3,341	4,474	0,049[b]
	Residual	12,693	17	0,747		
	Total	16,034	18			

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

b. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	2,514	0,579		4,338
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	0,403	0,191	0,456	2,115

Coefficients[a]

Model		Sig.
1	(Constant)	0,000
	التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	0,049

a. Dependent Variable: المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية

المتوسط و الإنحراف

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation
a1	3,7895	0,71328
a2	3,0526	0,77986
a3	3,4211	1,01739
a4	2,8947	1,10024
b1	3,7368	0,99119
b2	3,1579	1,16729
b3	3,3684	0,89508
b4	3,0000	0,94281
c1	2,5263	0,90483
c2	2,6316	1,21154

c3	3,1579	1,25889
c4	2,9474	1,02598
e1	3,1053	1,48678
e2	2,6842	1,15723
e3	2,7895	1,08418
e4	2,8421	1,25889
f1	3,6316	1,16479
f2	3,5263	1,12390
f3	3,6316	1,11607
f4	3,6316	1,06513
f5	3,9474	1,02598
f6	3,6316	1,06513
f7	3,5263	0,90483
f8	3,7895	0,97633
f9	3,6842	1,15723
f10	3,6316	1,01163
f11	3,6842	1,10818
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول	3,2895	0,71328
التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الالتزامات	3,3158	0,75848
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالايرادات	2,8158	0,89304
التحفظ المحاسبي في مجال الاعتراف بالمصاريف	2,8553	1,06821
المحور الأول: التحفظ المحاسبي	3,0691	0,71227
المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية	3,6651	0,94381
الإستبيان ككل	3,3671	0,76262

صدق الاتساق الداخلي

Correlations

		المحور الأول: التحفظ المحاسبي
a1	Pearson Correlation	0,707
	Sig. (2-tailed)	0,001
a2	Pearson Correlation	0,756
	Sig. (2-tailed)	0,000
a3	Pearson Correlation	0,466
	Sig. (2-tailed)	0,045
a4	Pearson Correlation	0,555

	Sig. (2-tailed)	0,014
b1	Pearson Correlation	0,691
	Sig. (2-tailed)	0,001
b2	Pearson Correlation	0,638
	Sig. (2-tailed)	0,003
b3	Pearson Correlation	0,312
	Sig. (2-tailed)	0,194
b4	Pearson Correlation	0,719
	Sig. (2-tailed)	0,001
c1	Pearson Correlation	0,592
	Sig. (2-tailed)	0,008
c2	Pearson Correlation	0,820
	Sig. (2-tailed)	0,000
c3	Pearson Correlation	0,746
	Sig. (2-tailed)	0,000
c4	Pearson Correlation	0,694
	Sig. (2-tailed)	0,001
e1	Pearson Correlation	0,757
	Sig. (2-tailed)	0,000
e2	Pearson Correlation	0,677
	Sig. (2-tailed)	0,001
e3	Pearson Correlation	0,748
	Sig. (2-tailed)	0,000
e4	Pearson Correlation	0,741
	Sig. (2-tailed)	0,000

Correlations

		المحور الثاني: مصداقية التقارير المالية
f1	Pearson Correlation	0,883
	Sig. (2-tailed)	0,000
f2	Pearson Correlation	0,875
	Sig. (2-tailed)	0,000
f3	Pearson Correlation	0,878
	Sig. (2-tailed)	0,000
f4	Pearson Correlation	0,900
	Sig. (2-tailed)	0,000
f5	Pearson Correlation	0,847

	Sig. (2-tailed)	0,000
f6	**Pearson Correlation**	0,815
	Sig. (2-tailed)	0,000
f7	**Pearson Correlation**	0,892
	Sig. (2-tailed)	0,000
f8	**Pearson Correlation**	0,895
	Sig. (2-tailed)	0,000
f9	**Pearson Correlation**	0,961
	Sig. (2-tailed)	0,000
f10	**Pearson Correlation**	0,858
	Sig. (2-tailed)	0,000
f11	**Pearson Correlation**	0,931
	Sig. (2-tailed)	0,000

الملحق رقم (4): إتفاقية التربص

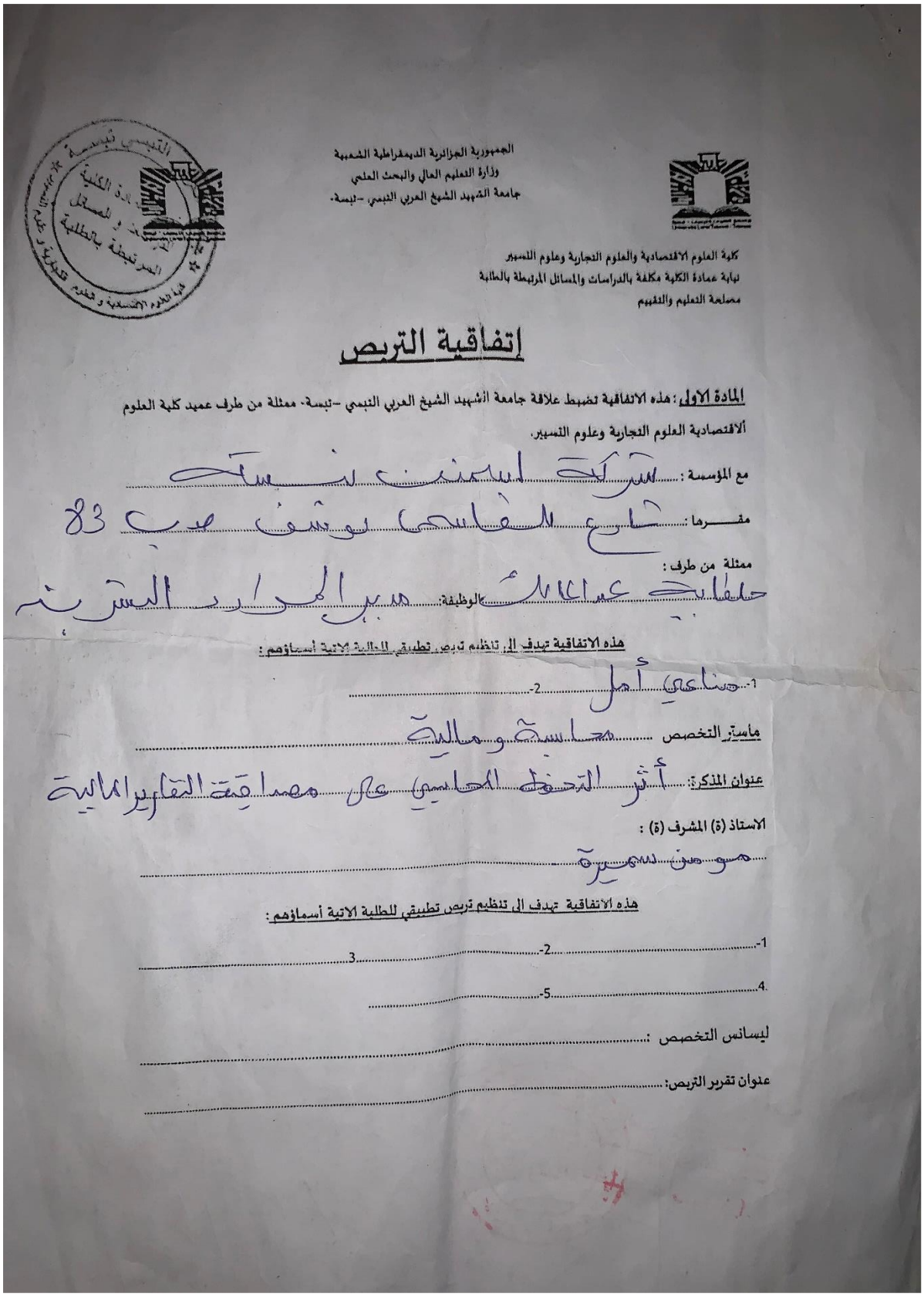

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إتفاقية التربص

المادة الاولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة : شركة اسمنت بن سنة

مقـــرها : شارع الفاسي يوسف ص ب 83

ممثلة من طرف : خلفاية عبد الباسط الوظيفة: مدير الموارد البشرية

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1- مناعي أمل 2-.....

ماستر التخصص ..... محاسبة ومالية .....

عنوان المذكرة: أثر التحفظ المحاسبي على مصداقية التقارير المالية

الاستاذ (ة) المشرف (ة) :

..... موسى سميرة .....

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1-..... 2-..... 3.....

4..... 5-.....

ليسانس التخصص :.....

عنوان تقرير التربص:.....

الاستاذ (ة) المشرف(ة) :

.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في : 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين .

المادة الثالثة : التربص التطبيقي يجرى في مصلحة :

.....

الفترة من: .....الى : .....

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة : تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

ادارة المؤسسة المستقبلة

ادارة القسم

الملحق رقم(6): شهادة اكمال فترة التربص

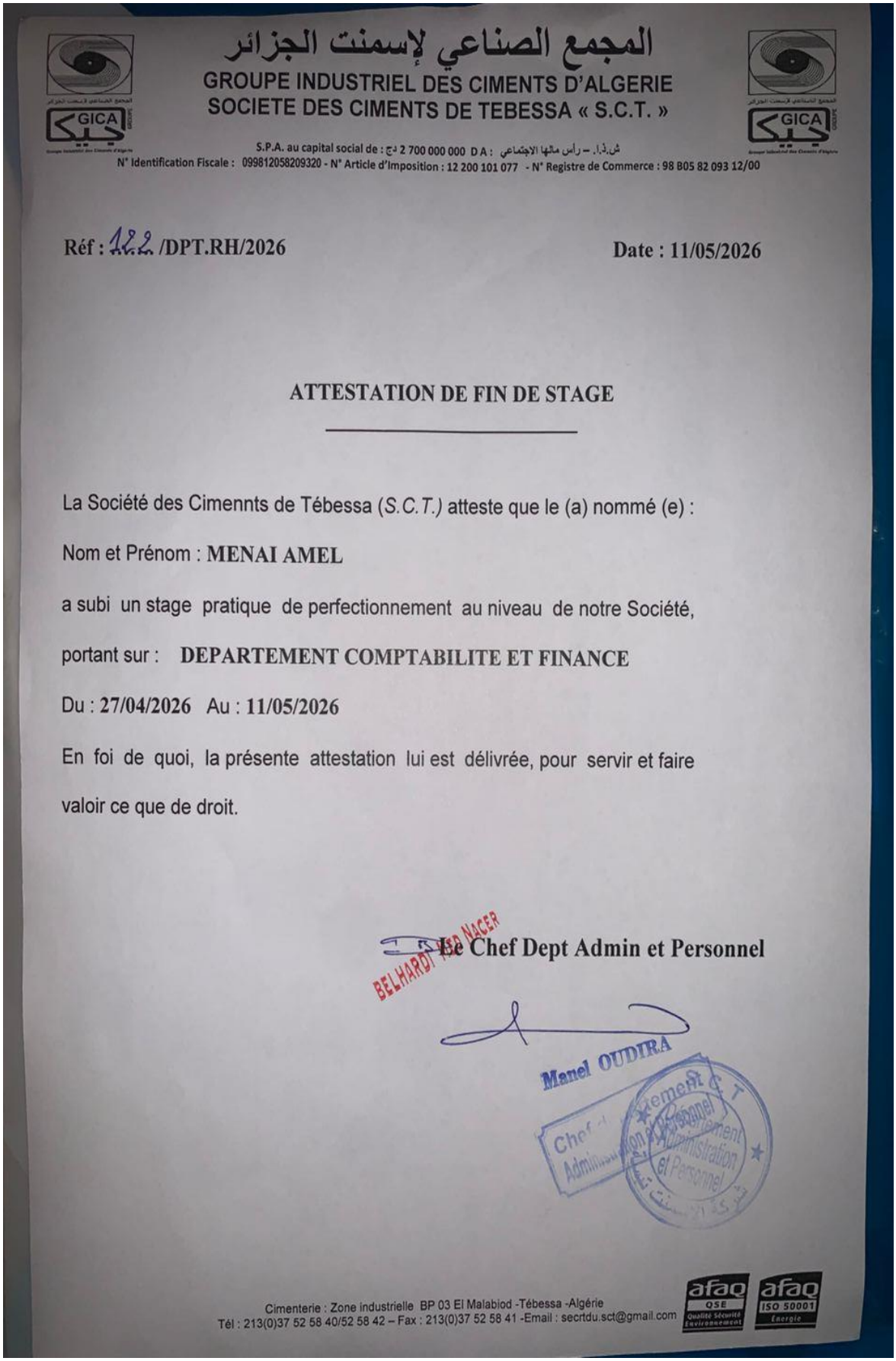

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
SOCIETE DES CIMENTS DE TEBESSA « S.C.T. »

S.P.A. au capital social de : 2 700 000 000 DA : ش.ذ.ا. – رأس مالها الاجتماعي
N° Identification Fiscale : 099812058209320 - N° Article d'Imposition : 12 200 101 077 - N° Registre de Commerce : 98 B05 82 093 12/00

Réf : 122 /DPT.RH/2026 Date : 11/05/2026

ATTESTATION DE FIN DE STAGE

La Société des Cimennts de Tébessa (*S.C.T.*) atteste que le (a) nommé (e) :

Nom et Prénom : **MENAI AMEL**

a subi un stage pratique de perfectionnement au niveau de notre Société,

portant sur : **DEPARTEMENT COMPTABILITE ET FINANCE**

Du : **27/04/2026** Au : **11/05/2026**

En foi de quoi, la présente attestation lui est délivrée, pour servir et faire valoir ce que de droit.

Le Chef Dept Admin et Personnel

BELHARDI ABD NACER

Manel OUDIRA

Cimenterie : Zone industrielle BP 03 El Malabiod -Tébessa -Algérie
Tél : 213(0)37 52 58 40/52 58 42 – Fax : 213(0)37 52 58 41 -Email : secrtdu.sct@gmail.com